المجلة العلمية

لجامعة إقليم سبأ

مجلة علمية نصفية محكّمة

تصدر عن جامعة إقليم سبأ

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

المجلد (9) - العدد (1) - يونيو2026م

Scientific Journal
University of Saba Region
ISSN :2709- 2747 (Online)

المجلة العلمية
لجامعة إقليم سبأ
ISSN :2709- 2739 (Print)

إعادة الإعمار في اليمن: التحديات والفرص والسياسات المطلوبة

Reconstruction in Yemen: Challenges, Opportunities, and Required Policies

بثينة عبد الله إسماعيل السقاف[1]

Buthina Abdullah Ismail Al-Saqqaf

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول البحث
2026/2/20م	2026/4/27م

المجلد(9) العدد(1) يونيو 2026م

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.145

(1) أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية المساعد، جامعة عدن

عنوان المراسلة : Buthina.alsqqaf@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل أهمية إعادة الإعمار في اليمن ومتطلباته، والأطراف الفاعلة فيه، مع تحليل لبعض المؤشرات الاقتصادية، لقد توصل البحث إلى أن عمليات إعادة الإعمار متعددة الأوجه، تهدف إلى تنمية شاملة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، تسعى لتهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم، وتلعب بعض المؤشرات الاقتصادية دورًا هامًا في تعزيز وتحسين تنفيذ عمليات إعادة الإعمار. توصي بالعمل على اتباع نهج لسياسات واستراتيجيات وطنية وشاملة لوضع الإجراءات الساعية إلى توطيد السلام، وتعزيز التنمية، وتمهيد الطريق أمام استعادة محركات النمو أثناء الخروج من النزاع لتوطيد مشروع السلام، وإعادة الإعمار والتنمية، على الدولة القيام بمسؤولياتها تجاه تصميم وبناء نموذج ناجح لإعادة الإعمار، يكون لها فيه دورٌ حاضرٌ في التخطيط والتمويل والتنفيذ، بما يتناسب و إمكاناتها، ومراحل إعادة الإعمار فيها مع حفظ سيادة الدولة.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإعمار، المؤشرات الاقتصادية، التنمية.

Abstract:

This study aims to analyze the importance of reconstruction in Yemen, its requirements, and the relevant stakeholders, along with an analysis of some economic indicators. The study concludes that multifaceted reconstruction processes aim for comprehensive political, economic, and social development, striving to create the conditions for a transition to lasting peace. Certain economic indicators play a significant role in promoting and improving the implementation of reconstruction processes. The study also recommends working towards a comprehensive national policy and strategy approach to developing procedures aimed at consolidating peace, promoting development, and paving the way for the restoration of growth and life during the exit from conflict. To consolidate the peace, reconstruction, and development project, the state must fulfill its responsibilities towards designing and building a successful reconstruction model in which it has a present role in planning, financing, and implementation, in accordance with its capabilities and the stages of reconstruction within it, while preserving the sovereignty of the state.

Keywords: Reconstruction, Economic Indicators, Development.

Copyright: © 2026 Buthina Abdullah Ismail Al-Saqqaf. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of Creative Commons Attribution (CC BY 4.0) license.

1. المقدمة:

تُعاني اليمن منذ عقود تحديات متعددة، تمثلت بهشاشة البنية التحتية، وتشوهات في هيكل القطاعات الاقتصادية، وارتفعت على إثرها معدلات الفقر والبطالة، مع انعدام مقومات الأمن الغذائي، مما جعلها مصنفة ضمن الدول الأقل نموًا في العالم، إلاَّ أنَّ الصراع الحالي الدائر منذ2015 أدى إلى تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وانهيار الأنظمة الخدمية، والتي هي أصلًا هشة قبل الصراع.

تعتبر التنمية و الإعمار "عملية تحويل من حالة إلى حالة أفضل فيها"، وأيضًا تعني الفعل التطويري بأشكاله المختلفة، الذي يؤدي إلى رفع مستوى المجتمع من مستوى إلى مستوى آخر؛ بينما إعادة الإعمار: هي عملية سياسية واقتصادية، تنطوي على إعادة بناء الدولة، وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بعد انتهاء الصراع، وإعادة بناء ما تهدم.

تُعد قضيةُ إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي قضيةً مهمةً في أولويات مسارات السلام، وحتمية تضمينها في أجندة الحكومة لتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق التعافي الاقتصادي.

وسبل الاستفادة من الفرص متاحة و ممكنة، وعدم إهمالها أو تجاهلها؛ لما لها من فائدة كبيرة للبلد في مختلف المجالات. كما يضع البحث تصورًا للسياسات المطلوبة التي تواجه عمليات إعادة الإعمار في اليمن.

ما هي تحديات إعادة الإعمار ومتطلباته في ظل عدم وجود خطة وطنية لإعادة الإعمار الشامل، وتدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؟ وهذا ما سنتناوله في هذا البحث.

1.1: مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في مناقشة التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن، وتحاول الباحثة استقراء واقع المشكلة وآثارها، من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية:

1. ما الوضع الراهن اقتصاديًا وخدميًا وسياسيًا واجتماعيًا؟
2. ما أبرز متطلبات إعادة البناء في الجانب الخدمي والاقتصادي والاجتماعي؟
3. ما هي تحديات إعادة إعمار اليمن؟
4. ما هي السياسات المطلوبة لإعادة الإعمار في الجانب الخدمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟

2.1: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يناقش موضوعًا مؤثرًا ومهمًا على مسارات السلام السياسي والاقتصادي، في ظل تدمير طال البنية التحتية الخدمية لمختلف القطاعات الحيوية، وفي ظل تأثيرها على جودة الخدمات المقدمة، وفي انعكاس ذلك على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما أثَّر على مسار التنمية المستدامة،

ومن هنا تم اختيار هذا البحث لمناقشة التحديات التي تواجهها عملية إعادة الإعمار– الذي من ضمن شروطها أساسًا –بالطريقة التي تنتهي أو قد تنتهي بها الحرب؛ وشكل الهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب، والإرث المؤسساتي، وعلاقات الدولة...، إلخ، ومن هذا كان لابد من تناول الموضوع للمناقشة، في ظل نقص الأدبيات المحلية التي ناقشت ذلك. كما يقدم البحث تصورًا بمقترحات موجهة لصانع القرار في اليمن في كيفية التعاطي؛ وفقًا للفرص ومواجهة التحديات، ورسم السياسات الملائمة، بحيث يحقق مكاسب في انتهاز الفرص، مع الحفاظ على سيادته الوطنية.

3.1: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. اكتشاف فرص إعادة إعمار اليمن.
2. تحليل التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن.
3. رسم السياسات الملائمة لإعادة إعمار اليمن.
4. تقديم التوصيات لصاحب القرار في الاستفادة من عملية إعادة الإعمار.

4.1: فرضيات البحث:

- توجد معوقات اقتصادية واجتماعية في اليمن تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية.
- للحرب آثار سلبية على المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- تواجه اليمن تحديات اقتصادية واجتماعية، تحول دون تحقيق إعادة الإعمار.
- توجد في اليمن فرص اقتصادية وجغرافية واجتماعية، تساعد على إعادة إعمار اليمن وتحقيق التنمية.

5.1: منهجية البحث:

استخدمت الباحثة في بحثها المنهج الوصفي لوصف واقع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، معتمدة على البيانات المنشورة في البنك المركزي ومراكز البحوث المنشورة في اليمن والمؤسسات الدولية والدول العربية في تنفيذ عملية إعادة الإعمار في اليمن، واستخدام المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل واستقراء بعض المؤشرات الاقتصادية.

6.1: مكونات البحث:

يتكون البحث من أربعة مباحث، موزعة على النحو التالي:

- الإطار النظري لإعادة الإعمار.
- تجارب اليمن في إعادة الإعمار، والدروس المستفادة منها.

- إمكانات التمويل المتاحة، والسياسات المطلوبة لإعادة إعمار اليمن.
- تحليل الوضع الراهن للواقع الاقتصادي لأبرز تحديات إعادة الإعمار.
- إمكانات التمويل المتاحة والسياسات المطلوبة لإعادة إعمار اليمن.
- النتائج والتوصيات.

7.1: الدراسات السابقة:

1 . " **المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار في اليمن: استراتيجية مقترحة لمعالجة آثار النزاع (2015–2024)**"،

المؤلف: كهلان عبد العزيز الشجاع.

جهة النشر: مجلة جامعة تعز للعلوم التربوية والدراسات الإنسانية، تاريخ النشر: عدد 49 ،2025.

الملخص: تبحث في تغير أدوار المؤسسات التقليدية كالقبيلة والعشيرة، تناولت النتائج تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة بين مكونات المجتمع، والتركيز على تمكين الأسرة ودعمها، ومعالجة آثار النزوح، من خلال توفير الخدمات الأساسية وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي. اقترح البحث استراتيجية متكاملة لإعادة الإعمار، بالاستناد إلى أهداف التنمية المستدامة، ومراعاة الخصوصية المحلية، ومشاركة مختلف فئات المجتمع.

2 . "**استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة بعد الحرب**".

المؤلف: رائد محمد حلس.

جهة النشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، **تاريخ النشر:** فبراير2025م.

الملخص: تبحث في أن محاور الإعمار متعددة، تشمل تقييم حجم الأضرار والخسائر، وتحديد التحديات المحتملة للتعافي وإعادة الإعمار، ووضع استراتيجيات متكاملة للتعافي المبكر وإعادة الإعمار، وتحليل دور الفاعلين المحليين والدوليين، وتبني نهج تشاركي، يضمن تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد.

3 . "**دور العولمة في إعادة إعمار السودان بعد التدمير**".

المؤلف: هبة حسن أحمد حسن.

جهة النشر: مجلة أكاديميًا. إدو، الولايات المتحدة الامريكية، **تاريخ النشر:** 2025م.

الملخص: تبحث في استكشاف الفرص الاقتصادية التي تقدمها العولمة لدعم إعادة الإعمار، مثل

الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا، التجارة العالمية، والتكامل الإقليمي، وتحليل التحديات التي قد تواجه السودان في الاستفادة من العولمة، في سياق الاستقرار السياسي، والديون الخارجية، والفساد.

– ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

1. يقوم على تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية (الكلية، والمالية العامة)، ويبرز التحديات التي ممكن أن تواجهها عمليًا إعادة الإعمار في اليمن.
2. بحث اقتصادي يتناول المشكلة من جانبها الاقتصادي، مع إبراز تداعيات الصراع على الشق الاجتماعي.

1. الإطار النظري لإعادة الإعمار:

1.2: التأصيل النظري لمفهوم إعادة الإعمار وأبعاده.

يرتبط ظهور إعادة الإعمار بالتاريخ الأمريكي في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1863 1877–م، والتي شهدت اندلا ع الحرب الأهلية الأمريكية، وتدمير البنية التحتية والاقتصادية للجنوب الأمريكي، إلى جانب إبادة 40% من الماشية، ووصلت تكلفة النفقات الحكومية في الحرب إلى 3.3 مليار دولار أمريكي، كما هاجر أغلب السكان إلى المدن، كما ارتبط مرة أخرى في عام 1945 بإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثاني أو كما تعرف بخطة مارشال (طليس، 2020، ص226).

1.1.2.: مفهوم إعادة الإعمار

1.1.1.2: المفهوم العام لإعادة الإعمار:

هو إعادة البناء المتوسطة والطويلة الأجل للبنى التحتية الحيوية والخدمات والمساكن والمرافق وسبل العيش اللازمة؛ للتشغيل الكامل للجماعات أو المجتمعات المتضررة من الكوارث واستعادتها، مع إضفاء مقومات الاستدامة والصمود عليها، ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة، ومبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل"، من أجل تجنب مخاطر الكوارث أو التقليل من حدتها في المستقبل (https://www.undrr.org/ar/termi-nology/aadt-alama).

كما يعرِّف إعادة الإعمار على أنه: "مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية لتلبية حاجيات الدول الخارجة من النزاع، بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين، والحيلولة، دون تصاعد النزاعات، وتفادي الانتكاس إلى العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية، وتدعيم السلام المستدام" (طليس، 2020، ص227).

كما يعرِّف البنك الدولي إعادة الإعمار بأنه: "إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإعادة تهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع، يعمل في زمن السلم، وخصوصًا الحكومة وسيادة القانون، باعتبارهما العنصريين الرئيسين لبناء هذا المجتمع"، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيعرِّفه: بأنه: "عملية

تعافي، حيث العودة لمسار إنمائي طبيعي"، أن تكون الدولة قد استعادت القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية كجزء من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى حدٍ كبير، وحتى تكون عملية إعادة الإعمار لا يمكن القبول بالعودة إلى مستويات الدخل ومعدلات النمو قبل الحرب؛ بل يجب أن تكون مرتفعة عنها، فالانتعاش يقوم على تحول اجتماعي وعلى مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والسياسية، التي تسمح للدول إعادة إرساء أسس التنمية الذاتية المستدامة، فإعادة الإعمار تعني خلق نظام جديد للاقتصاد السياسي (سيروبتمويل ،2017، ص2-3).

ومن خلال التعاريف السابقة ممكن الخروج بأن إعادة الإعمار للدول الخارجة من الصراع يجب أن تعمل على تحقيق المرتكزات الآتية:

- **إصلاح النظام المؤسسي**: وهنا يشمل إعادة النظر في القوانين والبرامج والسياسات العامة على المستوى الوطني والمحلي، بهدف إعادة بناء الدولة لإرساء قواعد الحوكمة والحكم الرشيد للتوائم مع متطلبات المرحلة القادمة.
- **إعادة بناء النسيج المجتمعي**: بهدف إرساء أسس السلم، وعدم العودة إلى تجدد النزاع.
- **البنية التحتية**: وهنا تكون بجذب الاستثمار، سواء المحلي والأجنبي، وتنظيم سوق هذا القطاع الحيوي، والذي يُعَدُّ محركًا لعجلة النمو الاقتصادي، وفرصًا للمستثمرين والمضاربين فيه، إلى جانب يحتاج تشغيل الأيدي العاملة.

2.1.1.2: الركائز الأساسية لإعادة الإعمار:

تحدد هذه الاستراتيجيات أربع ركائز أساسية لإعادة الإعمار، وهي (National reconciliation in the Arab Springstates: lessons from Bugaria, Iraq, 2013.):

- الأمن بما في ذلك إقامة مؤسسات أمنية ضابطة، وتأمين الأمن الجماعي والشخصي.
- العدالة والمصالحة، ويقصد بها إقامة مؤسسات قضائية فاعلة لمحكمة مجرمي الحرب والشغب، لذا فإن قناعة الأطراف المتصارعة بضرورة البناء وإعادة الإعمار لتحقيق الاستقرار والأمن، تعد ضرورة هامة، ولابد أن يسبقها جهود لرأب الصدع بين التكوينات المجتمعية المختلفة، ومعالجة الاحتقان الاجتماعي، لترسيخ المصالحة المجتمعية، بهدف الحفاظ على استدامة التسوية، ويرتبط ذلك بإيجاد آليات لتطبيق العدالة الانتقالية.
- الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويراد به تامين الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المعونات الإنسانية.
- الحكم الصالح والمشاركة، ويقصد به إقامة منظومة سياسية وإدارية، خصوصًا بناء كيان دستوري.

وهنا تبرز مسألة سياسات إعادة إعمار الدول المنهارة التي يقصد إعادة الإعمار هنا "بعملية إعادة بناء

الدولة"، والتي يقصد بها إدخال تحولات جذرية على بنية مؤسسات الدولة، حتى تتمكن من أداء وظائفها الأمنية، والاجتماعية، والسياسية بكفاءة، تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو هي تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يمكن هذه الأبنية من توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبر عن السلطة الجماعية بدون الحاجة لاستخدام الإكراه (, 2005 ,Bogdandy 583 p). كما تعرف أيضًا بأنها العملية التي بموجبها يتم بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية، بهدف خلق الظروف الملائمة لتحقيق سلام مستقر ودائم، أو هي استخدام القوة المسلحة عقب مرحلة من الصراع أو الحرب، بهدف بناء سلام مستقر ونظام ديمقراطي مستديم(Dobbins,2008,p2).

وترى الباحثة بأن المرتكزات تكاد لا تتوفر في الدول الخارجة من الصراع طويل الأمد كاليمن، حيث تكون الدولة رخوة وهشة، ويكون الفساد منتشر في جميع مرافق الدولة والمجتمع، خاصة في قطاع البناء والتشييد، وتحديدًا في إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، تبدد الثروات وتقوض فرص استدامة السلام والأمن، وتخطف فرص أي تحسن في مؤشرات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأجيال القادمة.

2.1.2. أبعاد مفهوم إعادة الإعمار:

إن إعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاعات هي الإجراءات الساعية إلى توطيد السلام، وتعزيز التنمية، وتأهيل قطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات، وكذلك العناية بالإنسان المتضرر الأكبر من النزاع، بالإضافة لعملية المصالحة، وضمان الاستقرار، وقيادة مرحلة جديدة لما بعد الصراع. ويعد ترسيخ الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي إلى تلبية مجموعةٍ من الاحتياجات و الجهود والأهداف التي تندرج تحت بند إعادة الإعمار، فمن المفروغ منه أن تدهور البنية التحتية، يعوق حركة الأشخاص والبضائع، ويعرقل الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم؛ لهذا السبب يعد إصلاح هذه المرافق خطوة أولية وحاسمة لضمان استئناف الحياة اليومية، وتسهيل عودة النازحين من السكان إلى منازلهم، وكذا استئناف النشاط الاقتصادي، وتسهيل التنمية الشاملة الموجهة محليًا التي تساعد على إرساء الشرعية السياسية، ثم محاولة تنشيط المجتمعات المحلية، من خلال التالي (تقرير إعادة الإعمار في سوريا، 2016):

- توفير الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والمياه والطاقة والصرف الصحي.
- إعادة التأهيل وبناء المساكن.
- الحصول على التعليم.
- توفير فرص العمل.
- استعادة حرية التنقل والتجارة.

وبشكلٍ عام تُعنى هذه المرحلة بشكلٍ عام بإعادة دوران عجلة الإنتاج، وتحفيز الاستثمارات، وإصلاح

الأنظمة المالية والنقدية. ويتطلب ذلك توفير فرص عمل للسُّكَّان المتضررين، وتحقيق نموٍّ اقتصادي، يساعد في تحسين مستوى المعيشة واستعادة الاستقرار الاقتصادي.

3.1.2: متطلبات إعادة الإعمار:

يُمكن بلورة متطلبات إعادة الإعمار من خلال النقاط التالية (محمد، 2025):

1. **تحقيق الأمن:** إنَّ الأمن عنصرٌ أساسيٌّ في نجاح إعادة الإعمار بعد الحروب و الصراعات، بل يُعتبر الشرط الأول في هذه العملية، فضمان بيئة آمنة، يوفر الإطار العام اللازم لاستكمال عملية إعادة الإعمار، ودون الأمن الداخلي تتعرض عمليات إعادة الإعمار إلى الانهيار التام، وهو ما يتسبب في تراجع المانحين عن تمويل إعمار هذه الدولة، وهو ما أوضحه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) ، عندما أشار إلى أنَّ الأمن شرط أساسي لتحقيق النتائج الناجحة لإعادة الإعمار.
2. **توافر الموارد:** يُعتبر هذا المطلب الشرط الذي يلي تحقيق الأمن، فوفرة الموارد المالية الأساس الذي تُبنى عليه خطوات إعادة الإعمار اللاحقة، فالمانحون ينبغي أن يكونوا مستعدين لتوفير تمويل يتناسب مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع، مع تقديم الدعم على المدى الطويل، لكن بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا الشرط، يُمكن وصفه بأنه شرط ضروري غير كافٍ، بمعنى أنه يحتاج إلى مجموعةٍ من المتطلبات الأخرى.
3. **التخطيط الجيد:** يتكون هذا المطلب من مجموعة من العناصر التي تتمثل في إدارة صنع القرار، وتحديد المدى الزمني، والاحتياجات المحلية، فإدارة صنع القرار تتطلب فهم التعقيدات البيئية السياسية، وتنسيق المشروعات بفعالية، وإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في المجتمع، بمعنى إشراك السكان المحلين في التخطيط والتنفيذ والتقييم، وهو ما يضمن دعم المشروعات المنفذة.
4. **المدى الزمني:** فإن عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع تُعد التزامًا طويل الأجل، ولكن تبنّي حلول سريعة وإستراتيجية خروج من عمليات إعادة الإعمار في المستقبل القريب، تُعد علامة إخفاق أساسية في إعادة الإعمار، فمن التجارب إعادة الإعمار للدول بعد الصراعات، يُمكن القول إن الشركات الدولية ووكالات الإغاثة، ترتفع حماسها في أول عامين بعد الحرب، لكن يتضاءل هذا الحماس في العام الثالث أو الرابع.
5. **الاحتياجات المحلية:** يتطلب الأمر تحديد دقيق للاحتياجات المحددة للسكان المحللين، من السكن والخدمات الأساسية إلى تنمية الاقتصاد المحلي، عبر تحفيز المشروعات المستدامة، التي تُعيد الاقتصاد إلى دائرة نشاطه.

ومن خلال ما سبق عرضه فإن عملية إعادة الإعمار، تعد عملية متعددة الأوجه، تهدف إلى تنمية شاملة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، تسعى لتهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم، كما أنَّ تعقيدات إعادة الإعمار، تتطلب اتباع نهج شامل، يعالج الأسباب الجذرية للصراع، يمنع الانزلاق ثانية نحو هاوية الحرب.

2.2: الأطراف الفاعلة في عملية إعادة الإعمار:

تتمثل هذه الأطراف في الآتي (طليس، 2020، ص234-236):

1.3.2: الدولة:

تلعب الدول دورًا مهمًا في إعادة الإعمار بعد الحرب، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الإعمار، فيقوم كل من المجتمع والقطاع الخاص والسلطات المحلية والمجتمع المدني، وبالتنسيق فيما بينهم، من أجل تطبيق الاستراتيجيات الوطنية، وتخفيف العبء عن المؤسسات الرسمية، خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وسد الثغرات التي قد تحدث في ظل غياب أو ضعف الدور الحكومي.

وهنا يتطلب من الدولة التركيز على ثلاث نقاط رئيسة، وهي (بوحمود،2023، ص127):

- تطوير حزمة تشريعية، لتغطية الجوانب التشريعية لمشاريع إعادة الإعمار، وهنا يتطلب تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لتطوير وبناء المنشآت والمشاريع العامة.
- إحداث بنية تنظيمية مناسبة، تتصف بالكفاءة، والقدرة على العمل بعيدًا عن البيروقراطية والروتين، وهنا يجب أن تكون هناك آلية حكومية تنشأ لهذا الغرض.
- تأسيس صندوق وطني خاص بإعادة الإعمار، تكون مهامه مرتكزة على إعادة تأهيل البيوت، والمناطق المتضررة جراء العمليات العسكرية، أما موارده المالية فتكون من الإعانات، أو المنح الدولية، بالإضافة إلى حصيلة المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار، وتحديد نسبة من الضرائب والرسوم.

2.3.2: المنظمات الدولية والاقليمية والقطاع الخاص:

تلعب المنظمات الدولية والإقليمية المعنية في الجانب التنموي دورًا في تمويل المشاريع والمساهمة في الحشد الموارد، كما يؤدي القطاع الخاص كذلك دورًا مهمًا في برامج إعادة الإعمار بعد الكارثة أو الحرب، كونه يتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف وكذلك العمالة، وامتلاكه القدرات لإقامة شراكة فاعلة تلبي الخطط وتنفيذها.

3.3.2: منظمات المجتمع المدني:

يشير إلى المنظمات غير الحكومية وغير الربحية الحاضرة في الحياة العامة، ويعتبر دور المجتمع المدني مهمًا في عملية الاستعداد للكوارث وإعادة الإعمار، وكلما كان المجتمع المدني يتمتع بالجاهزية، كلما زادت سرعة المواجهة، وإنجاز مشاريع إعادة الإعمار، وتشمل: المنظمات السكانية، ونقابات العمال، ومجموعة السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والروابط المهنية والمؤسسات. وهي تعنى بحقوق الإنسان والتنمية وبناء السلام، وإعادة الإعمار، من خلال تمويل المشاريع المختلفة، والمساهمة في بناء مؤسسات الدولة.

المجلد(9) العدد(1) يونيو 2026م
https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.145

4.2: نماذج إعادة الإعمار ومصادر التمويل:

4.21.: نماذج إعادة الإعمار ومتطلبات نجاحه:

بالرغم من أن أغلب الدول العربية واجهت صراعات داخلية، إلا أنها تواجه غياب للخبرات التاريخية الناجحة في إعادة الإعمار، إذ لم تشهد المنطقة العربية نموذجًا واحدًا ناجحًا، يمكن الاحتذاء به أو محاكاته فيما يخص تجارب إعادة الإعمار وعملياته، بل على العكس من ذلك، فكافة التجارب التاريخية فشلت فشلًا ذريعًا في تحقيق الهدف المرجو منها، خاصة الحالة الأبرز، وهي العراق بعد الغزو الأمريكي لها عام 2003، فقد واجهت تجربة إعادة الإعمار فيها العديد من التحديات، ومنها إهدار قرابة مائة مليار دولار، نتيجة الفساد والعمولات والبيروقراطية والخصومات الداخلية، وفيما يلي استعراض لأهم نماذج لإعادة الإعمار:

جدول (1) يوضح نماذج إعادة الإعمار

النموذج	الهدف	متطلبات نجاح النموذج
النموذج المركزي	في هذا النموذج، تؤدي الدولة دورًا محوريًا في الإعمار، فتشغل البيروقراطية الحكومية والإدارية والمهنية موقعًا أساسيًا في وضع الأهداف، وصوغ الهوية المعمارية، وتصميم أطر التمويل والتنفيذ، وغالبًا ما يكون القطاع العام هو المخطط والممول والمنفذ.	يتطلب تحقيق التكامل العمراني بين جميع المناطق بشكل متوازي والاستفادة من خصائص المناطق وعدم حصر الاستثمار في مناطق دون أخرى، ولتجنب ذلك ينبغي تعميم المزايا التفاضلية للبلد من خلال تقسيم البلد الى مناطق متجانسة تنمويا، ومتكاملة تنظيميًا.
النموذج شبه المركزي	تسجل الدولة – وفق هذا النموذج– حضورًا قويًا في مجال التخطيط وإعادة الإعمار، ولكن في سياق أكثر مرونة وتحديدًا، مقارنة بالتنفيذ والتمويل، من خلال أطر ومؤسسات، تتمتع باستقلال مالي وإداري نسبي، هنا يكون دور الحكومة أقوى في مراحل التخطيط مقارنة بالتنفيذ والتمويل، وتتخذ سياسات الإعمار طابعًا وظيفيًا مناطقيًا واضح المعالم، ومحدد الجوانب والتوقيت (مثال تنظيم منطقة لهدفٍ محدد).	يتطلب التوازن بين الحفاظ على النسيج الاجتماعي بذات الوقت تحقيق أهداف المشاريع وخطط إعادة الإعمار، سواء المنفذ والممول الدولة أو بإشراك القطاع الخاص.
النموذج النيو ليبرالي	يسعى هذا النموذج لإطلاق العنان لقوى السوق، وهذا ما يعطي القطاع الخاص أفضلية على غيره للتحكم بمفاصل السياسات الإعمارية، بما في ذلك تحديد أساليب إعادة البناء والنسق المعماري، ربطًا بالهدف الاقتصادي الرئيس، وهو جذب التدفقات المالية على نطاق واسع لتحقيق نمو سريع.	يتطلب تخصيص مناطق للاستثمار سواء بناء مدن صناعية او مدن سياحية وترفيهية.. الخ، ويأتي دور الموازنة عند التخطيط بالتحكم بسوق العقارات، خاصة عند تطوير عواصم المحافظات لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتجنبًا للتهجير غير المباشر للسكان الأصليين للمدينة.

النموذج التضامني والتشاركي	يدور الأمر هنا مدار فكرة المواطنة باعتماد مبدأ الشراكة بين المتضررين والأجهزة المعنيّة بإعادة الإعمار، ويقفون على أرضية واحدة قوامها إزالة آثار الحرب، وأن يكون الإعمار عبر السكان، وإليهم، ومن أجلهم، ومندمجًا بقوّة في العقد السياسي للدولة، ويؤدي هنا السكان دورًا في رسم الأطر العامة لإعادة الإعمار، بحيث تحقق المصلحة العامة، من خلال مراعاة أوضاعهم ومصالحهم.	يتطلب ذلك تنسيقًا وتوزيعًا نشطًا للأدوار.

المصدر: من إعداد الباحث. ممكن الرجوع إلى المصدر، كنعان، طاهر، وآخرون، إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014، ص١٢٣.

ومن خلال الجدول أعلاه، تظهر جليًا نماذج إعادة الإعمار أنه يتحكم بمدى نجاحها التخطيط والتمويل والتنفيذ، ودور الدولة هنا يجب أن يكون دورًا محوريًا وفعالًا وحاضرًا، وذلك من خلال اعتماد النموذج الأنسب لها، وتوطينه بما يتناسب مع إمكانياتها ومراحل إعادة الإعمار فيها، حيث يؤدي القطاع العام الدور الأساسي في توجيه الاقتصاد، ولا يمكن ترك إعادة الإعمار للقطاع الخاص وآليات السوق الحرة، حيث تستند سياسات إعادة الإعمار إلى تحديد الدور الاقتصادي للدولة في محيطها وفي العالم، فعلى مراكز القرار الاقتصادي تحديد القطاعات التي يمتلك فيها الاقتصاد الوطني قدرات تنافسية عالية، في محيطها، كما في العالم. وفي اتخاذ مثل هذه القرارات، يجب برؤية المستقبل بديناميتيه المحلية والإقليمية والعالمية، وأنماط التحولات التقنية والاقتصادية والسياسية، ولانعكاساتها المستقبلية على أوضاع البلد الداخلية (كنعان، 2014، ص124).

2. 4.2: مصادر تمويل إعادة الإعمار (الإيجابيات والسلبيات):

غالبًا ما تكون عملية تأمين التمويل، هي العملية الأساسية لإعادة الإعمار، سواء بالاعتماد على المصادر المحلية، أو اللجوء الى المصادر الخارجية، ولكل منهما إيجابياتها وسلبياتها، سواء بالاعتماد على مصدر واحد، أو المزج بين المصدرين، وذلك كالآتي:

جدول (2) يوضح مصادر تمويل إعادة الإعمار

مصدر التمويل	الجهات الممولة	الاحتياج	الإيجابيات	السلبيات
المصادر الخارجية	الاقتراض من الدول والمؤسسات المالية الصديقة.	بطيء في توفير السيولة	تساعد على سرعة إنجاز الأعمال	ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع عبءٍ ماليّ كبير على الموازنة العامة للدولة. إعاقة عملية التنمية للأجيال القادمة. فرض شروط اقتصادية للحصول على القروض من البنك والصندوق الدوليين.
المصادر الداخلية	الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الأموال.	طرق أكثر فعالية لتعبئة المدخرات المحلية والمغتربين. إعادة هيكلة الإيرادات العامة، وأهمها: النظام الضريبي، ترشيد الدعم، ومحاربة التهرب الضريبي، إدخال الأتمتة في مكاتب التحصيل وغيرها.	تأسيس شركات مساهمة كبرى، يكون كل أو معظم مساهميها محليين، وتعطي لهذه الشركات الأولوية في مشاريع إعادة الإعمار، بالإضافة إلى منحهم مزايا تحفيزية لجذب الاستثمارات. لابد من طرح أصول عقارية تملكها الدولة، لاستثمارها لفترات طويلة، في مجالات مختلفة، من قبل مستثمرين محليين بطرق المزايدات القانونية المتبعة، ولكن بآليات أكثر كفاءة. اتخاذ القرارات المناسبة والسريعة من قبل الحكومة، بما يحقق المصلحة العامة.	تحتاج إلى وقتٍ يتعلق بإصدار تشريعات من مجلس النواب.

المصدر: من إعداد الباحث. يمكن الرجوع إلى المصدر، بو حمود، علي، (2023): الإصلاح المالي وإعادة الإعمار في فترات الأزمات، دراسة تطبيقية مقارنة، دار رسلان للنشر، دمشق، ص125-126.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.145

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يظهر إن لإعادة الإعمار استراتيجيات، وسياسات وبرامج ومشروعات، وهي بحاجةٍ إلى أموال طائلة، ولأن الدول الخارجة من الصراع لا تتوفر لديها الأموال الكافية، كما أنه لا يمكن تنفيذ انشطة إعادة الإعمار، من خلال الاعتماد على مصادر تمويل داخلية فقط، بل يحتاج إلى خطة تمويل مزمنة تحدد فيها الجهات الممولة محليًا وخارجيًا، وأماكن توجيه الموارد إليها، بما يحقق المصلحة العامة، مع الحفاظ على سيادة الدولة. كما يُشكل قطاع البناء والتشييد حجر الأساس لتطوير البنية التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يترتب عليه جذب العديد من الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال توفير فرص الاستثمار في مشاريع البناء والتطوير العقاري. فيشمل البنية التحتية لقطاع التعليم والصحة والسدود، ومشاريع الري، ومشاريع المطارات والموانئ، والاتصالات وغيرها، ولها جميعها أثر في بناء الأصول والموجودات، وتكوين رأس المال في البلاد، كما يتميز هذا القطاع بسرعة عوائد الاستثمار فيه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يشجع الاستثمار والمضاربة فيه.

وفي هذا السياق، من المحتم النظر إلى عمليات إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين، وتحولهما الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأن النهوض بالأمن البشري يقع في صميم جميع أنشطة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات. لكن من الأهمية بمكان وجود إطار للسياسات واستراتيجيات متكاملة ومتلازمة لكل مرحلة تمر بها الدولة حتى تصل إلى سلامٍ شامل، وتحقق الاستقرار والأمن فيها، وتضمن عدم تجدد نشوب الصراع من جديد.

3: تجارب اليمن في إعادة الإعمار والدروس المستفادة منها:

يمتلك اليمن تجارب سابقة بإعادة الإعمار وبآليات مختلفة، نوردها كالآتي:

- المكتب التنفيذي لإعادة إعمار أضرار زلزال ذمار في عام 1982م.
- صندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة بعد فيضانات عام 2008م.
- صندوق إعادة إعمار صعدة، بعد النزاع المتكرر بين الأعوام (2004 2010-م).
- صندوق إعادة إعمار أبين، بعد السيطرة من قبل تنظيم القاعدة بين عامي (2011-2012م).
- المكتب التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين، ودعم سياسات الإصلاحات، والذي أُنشئ بناءً على طلب المانحين الدوليين في عام 2012م.

إلا أن هذه التجارب كانت فاشلة، ولم تحقق هدف إعادة الإعمار في إعادة البناء المتوسطة والطويلة الأجل للبنى التحتية الحيوية والخدمات والمساكن والمرافق، وسبل العيش اللازمة للتشغيل الكامل للجماعات أو المجتمعات المتضررة من الكوارث، واستعادتها مع إضفاء مقومات الاستدامة، والصمود عليها، ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة ومبدأ الإعمار، بل اتسمت هذه التجارب بأنها:

- افتقدت القدرة على التنسيق مع محدودية الرقابة على الأنشطة والأعمال التي تقوم بها، مما أثَّر في أدائها للمهام التي أنشئت من أجلها.
- عملت تلك المشاريع في إطارٍ من التبعية للسلطة المركزية، وافتقرت إلى الاستقلالية في عملها.
- عدم ملائمة أنشطتها لثقافة المجتمعات المحلية ومتطلباتها.
- أهملت البنية التحتية العامة لصالح إعادة بناء الممتلكات الخاصة.
- واجهت هذه المشروعات تهم الفساد والتحيز لجهود إعادة الإعمار إلى مناطق دون أخرى بناء على الولاءات الشخصية، وليس الحاجات المحلية، دون النظر في متطلبات إعادة الإعمار الضرورية في المناطق المستهدفة.
- افتقدت تلك المشروعات إلى القدرة على استيعاب التمويل المقدَّم لها، ولم تقدِّم أيَّ شيءٍ يقوم باستيعابه.
- ساءت سمعت مشروعات إعادة الإعمار، نتيجة سوء الإدارة والفساد والاختلاس والمحسوبية في التوظيف، ومنها منح تعويضات لمستفيدين وهميين مبالغ كبيرة.
- تهميش دور السلطات المحلية في مناطق المشاريع، وعدم الاشراك الفعَّال للمستفيدين في جهود إعادة الإعمار.

وبالتالي لا يمكن أن نطلق عليها إعادة إعمار ترتب عنه أثر إيجابي أحدث العودة لمسار إنمائي طبيعي للمجتمعات المتضررة، وإنما الاستفادة منها، كدروسٍ مستفادة من تجارب محلية.

4: تحليل الوضع الراهن للواقع الاقتصادي لأبرز تحديات إعادة الإعمار:

يتم في هذا الجانب تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الصراع لمعرفة دورها في عمليات إعادة الإعمار في الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية بتداعيات الصراع التي كانت هشة أساسًا قبل الصراع في 2015م.

1.4: تحليل أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن، خلال الفترة من 2016–2024م:

1.1.4: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي:

نتيجة للتحديات التي خلفتها الحرب الدائرة في إحداث خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية جسيمة بالبلد والشعب والموارد، مما أضعف القطاعات الاقتصادية فتنعكس على أدائها، مما أدخل الاقتصاد اليمني بأزمات، ونتج عنه تفاوت وتفاقم اقتصادي كبير، والجدول التالي يظهر مدى الآثار السلبية الناتجة عن هذا الاختلال على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع معظم السكان إلى تحت خط الفقر، ويظهر الجدول التالي لأهم المؤشرات:

جدول (3) يوضح مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لليمن خلال الفترة (2016–2024)

المؤشر	2106	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السكان (مليون/ نسمة)	32.1	32.1	33.1	34.1	35.1	37.1	38.1	39.1	40.5
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (مليار ريال يمني)	31.32	26.84	21.61	21.89	20.22	19,939	26,240.36	26,305.90	34,731.23
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.40-	5.10-	15.7	8.9	11.2	1.4-	21.3	21.7-	32.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	975	811	634	623	560	522	616	493	415

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني– عدن للأعوام 2020، 2022، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء.

. https://dataportal.unescwa.org/ar/country/yem?section=climate-energy

https://www.worldometers.info/ar

الإشارة (–) البيانات غير متوفر

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يلاحظ انكماشًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة، ووصل الى نسب كبيرة في عام 2023م، فنجد انكماشًا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 25% وزاد تفاقمًا في 2024، حيث وصل الى 32%، بسبب توقف صادرات النفط، وبحكم النمو السكاني السريع، فقد كان التراجع لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أكثر حدة، حيث قدر حجم التراجع ما نسبته بـ 31% بين عامي 2016 و2024م، هذا يترتب عنه عقبة في تحمل تكلفة عمليات إعادة الإعمار.

2.1.4: تحليل مؤشرات ميزان المدفوعات:

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلد دورًا أساسيًا في أداء الاقتصاد الوطني عمومًا، والقطاع الخارجي على وجه الخصوص؛ لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته، يوضح الجدول التالي أهم مؤشرات ميزان المدفوعات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (4) يوضح مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لليمن خلال الفترة (2016–2024)ء (%)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	22.83	26.9	-2.1	-3.6	-6.2	-1.8	-16.0	-20.6	-26.6
صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي	4	31	5.6	6.9	5.9	7.3	8.7	5.5	5.4
الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	-	-	3.9	4.9	3.4	5	4.2	0	0
تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي	-	-	19.2	18.8	19.7	20.3	16.1	-	-
واردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي	34	8	37.7	45.9	44.6	72.4	63.8	73.4	81.1

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني– عدن للأعوام 2020، 2022، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء

. https://dataportal.unescwa.org/ar/country/yem?section=climate-energy

https://www.worldometers.info/ar

الإشارة (–) البيانات غير متوفر

تظهر بيانات الجدول أعلاه، ارتفاع في نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.6%- في عام 2024م، مقارنة 20.6% للعام السابق لتوقف تصدير النفط التي كانت تشكل نسبة 5% تقريبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتشير هذه المعطيات مدى تكبد الاقتصاد الوطني لخسائر كبيرة، وبالذات تراجع النقد الأجنبي، والذي تأثر كثيرًا في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة المضاربة للحصول على النقد الأجنبي، ويعكس الانكماش الحاد في صادرات اليمن تعرض البلاد للصراع، واضطرابات في البنية التحتية للإنتاج والتجارة، وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكلٍ عام. ولا تؤثر

هذه التقلبات على الحيز المالي لليمن فحسب، بل تحد أيضًا من قدرته على المشاركة في التجارة الإقليمية، والاستفادة من مبادرات التعاون بين دول الجنوب، وبالتالي تعد تحديات لإعادة الإعمار كبيئة اقتصادية غير مستقرة، كعامل جذب للاستثمار وجذب التمويلات.

وفي الاتجاه الآخر، تصاعدت نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حتى وصلت إلى 81% وهو ما يعني أن البلد يعتمد في تلبية احتياجاته على السلع المستوردة؛ اذ تكشف بيانات واردات السلع للفترة من 2016 إلى 2024 عن تقلبات كبيرة، تعكس السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المعقد في البلاد. والاعتماد على التجارة الخارجية لتوفير السلع الأساسية، نتيجة النزاع المستمر، والأزمات الإنسانية، واضطرابات البنية التحتية والإدارة. تؤثر هذه العوامل بشكلٍ مباشر على تدفقات التجارة، والأمن الغذائي، والقدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالفقر والجوع والنمو الاقتصادي، والذي ينبغي فهم هذه الاتجاهات لتقييم القدرة على الصمود الاقتصادي، والاعتماد على التجارة، والآثار الأوسع للتنمية المستدامة، ومدى إمكانية التعاون الخارجي، مع أهداف تعزيز تحسين أداء القطاع الخارجي كمتطلب للتنمية.

تشكل تحويلات العاملين اليمنيين في الخارج شريان حياة رئيس للاقتصاد، حيث بلغت تقديراتها لعام 2024 في حدود 6 مليار دولار سنويًا، بينما شكلت تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة تراوحت ما بين 16% إلى 20%، مما يجعلها تتجاوز متحصلات صادرات النفط، وتعد المصدر الأول للنقد الأجنبي.

3.1.4: معدل التضخم:

شهد معدل التضخم ارتفاعًا كبيرًا كما يوضحه الجدول رقم (5)، والذي يظهر تأثر القوة الشرائية للنقود، وتآكل الدخل وفقدان العملة الوطنية (الريال اليمني) قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية كمخزن للقيمة ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة.

جدول (5) يوضح معدل التضخم محسوبًا على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك لليمن خلال الفترة (2016-2023) %

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل التضخم محسوبًا على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك	-	15.4	38.0	9.8	16.1	44.6	41.8	26.0	33.9

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني– عدن للأعوام 2020، 2022، 2024، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء.

الإشارة (-) تعني البيانات غير متوفرة.

تظهر بيانات الجدول أعلاه ارتفاع معدلات التضخم، ويعزى ارتفاع معدلات التضخم إلى العديد من العوامل، أهمها الدمار الذي لحق بالقاعدة الإنتاجية الأساسية، وأهمها القطاع النفطي، الانقسام في الجهاز المصرفي، ارتفاع تكاليف النقل نتيجة ارتفاع تكلفة التامين على السلع مما رفع من أسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى تشرذم المالية العامة، واختلال التوازن بين النمو في العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4.1.4: تقلبات سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار:

يُعد استقرار سعر الصرف ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي الشامل، حيث يؤثر مباشرة على معدلات التضخم، وتنافسية الصادرات، وتكلفة الواردات. فنظام الصرف المستقر أو المدار يمتص الصدمات الخارجية، ويحد من تقلبات الأسعار، بينما يؤدي انهيار العملة إلى تضخم جامح واختلالات مالية. والجدول التالي يوضح أسعار الصرف خلال الفترة:

جدول (6) يوضح أسعار صرف العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2024)

الشهر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
يناير	215	315.64	477.50	536.00	645.29	787.39	1,102.7	1,239.0	1,621.1
فبراير	270	330.68	481.50	581.50	655.69	865.38	1,125.1	1,244.0	1,667.8
مارس	270	348.02	488.00	579.75	656.33	891.52	1,246.5	1,248.1	1,662.5
إبريل	240	362.86	488.00	513.40	669.36	867.83	963.7	1,225.5	1,686.3
مايو	249	362.03	494.50	538.75	698.85	908.66	1,000.0	1,316.3	1,755.5
يونيو	260	356.05	522.50	560.20	735.39	933.90	1,094.9	1,379.3	1,752.7
يوليو	285	368.48	567.00	578.13	753.09	981.90	1,137.1	1,431.3	1880
أغسطس	290	372.08	644.50	597.00	778.26	1022.58	1,154.5	1,453.9	1917
سبتمبر	295	375.26	625.00	610.50	815.91	1105.88	1,134.9	1,440.1	1911
أكتوبر	295	381.33	622.00	596.00	799.92	1269.26	1,146.9	1,513.3	2052
نوفمبر	300	416.30	550.50	574.00	821.71	1500.60	1,151.0	1,518.3	2058
ديسمبر	310	444.65	499.50	601.00	792.69	1255.26	1,172.5	1,529.4	2065
المتوسط السنوي	272.41	345.9	492.0	551.6	676.8	875.8	1,088.8	1,275.4	1942.8

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني- عدن للأعوام 2020، 2022، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء.

وبحسب التحليل بيانات الجدول أعلاه، لسعر صرف الريال امام عملة الدولار الأمريكي ما بين (2016-2024م)، فقد بلغ متوسط سعر الصرف للدولار من (272.41) في عام 2016 إلى ومتوسط قدر بـ(1942.8) عام 2024.

بحكم أن إعادة الإعمار ينطوي على عمليات تقود إلى إعادة التعافي بشكلٍ أفضل عما كانت عليه قبل الصراع، لتكون الدولة قد استعادت القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية كجزءٍ من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى حدٍّ كبير، وحتى تكون عملية إعادة الإعمار لا يمكن القبول بالعودة إلى مستويات الدخل ومعدلات النمو قبل الحرب؛ بل يجب أن تكون مرتفعة عنها. ومن خلال تحليل معطيات لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لفرضية البحث التي تقول بأن هناك علاقة طردية بين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وعمليات إعادة الإعمار، فإن النتيجة أثبتت صحة الفرضية، فكلما تحسنت المؤشرات الاقتصادية، كلما ساعد في تحسن تنفيذ إعادة الإعمار.

2.4. تحليل أداء بعض مؤشرات المالية العامة في اليمن خلال الفترة 2016-2024م:

تعد الموازنة العامة للدولة أهم أدوات التخطيط المالي، باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة ترتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، ولهذا فإن هذه العملية تمثل عنصرًا مهمًا في عملية التخطيط التنموي، واستمرارا للعملية التنموية ذاتها، بالإضافة لكونها عنصرًا أساسيا لنظام الإدارة المالية، واحد أدوات الرقابة، كما يؤثر في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات؛ لأنه يتولى عملية تخطيطها وتوزيعها (بوحمود،2023، ص73).

ويلاحظ في اليمن أنه منذ 2014م وحتى عام2025م لم توجد أي موازنة عامة، غير أنه تم الموافقة على مشروع الموازنة للسنة المالية 2026م المرفوع من اللجنة العليا للموازنات، بناءً على العرض المقدم من وزارة المالية، كأول موازنة عامة للدولة للحكومة المعترف بها دوليًا، كما وافق على مشاريع موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2026م، وكما أشرنا بأن مشروع الموازنة العامة، يهدف إلى تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي، والتعبئة الكفؤة للإيرادات العامة، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية، وتعزيز التعافي الاقتصادي.

1.2.4: تحليل بعض مؤشرات المالية العامة في اليمن خلال الفترة 2016-2024م:

تعاني المالية العامة في اليمن من اختلال هيكلي مزمن في تركيبة الموازنة العامة، حيث تعتمد على أكثر من 70% من الإيرادات على الموارد غير المستدامة (النفطية والغازية). إلا أن تداعيات حرب2015م قد أثرت بهذا المرد الاقتصادي المهم. فالإيرادات من قطاع الغاز المتأتي من منشأة بلحاف للغاز الطبيعي المسال المتوقفة، والتي بلغت حصة الإيرادات المتأتية من الغاز الطبيعي المسال في الموازنة العامة لعام 2014 مبلغ 158.3 مليار ريال يمني (أي ما يعادل نحو 740 مليون دولار أمريكي)، أن الارتفاع

الكبير في أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022 والحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران 2026م أدى إلى مضاعفة تكلفة الفرصة الضائعة من توقف المنشأة، التي تمتلك قدرة إنتاجية كان يمكن أن تُتيح للحكومة المعترف بها دوليًا إيرادات تُقدر بنحو 2 مليار دولار سنويًا على الأقل. كما تراجعت الإيرادات النفطية منذ 2015 إلى أن توقف عائدات التصدير في منتصف 2023م، مما أفقد الموازنة العامة لأهم مورد مستدام (تقرير البنك المركزي اليمني، 2024، ص30)

2.2.4: الإيرادات العامة في اليمن خلال الفترة 016–2024م:

بالرغم من الاهمية الاقتصادية التي تمثلها الموارد العامة باعتبارها أحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، ومن خلالها يتم مواجهة الاستحقاقات بمختلف مسمياتها، وخلال فترة البحث، ظل هناك مشكلات تعيق تحصيل الموارد العامة إدارةً وتحصيلًا، سواء من الحكومات السابقة أو من السلطات المحلية بالمحافظات، وتؤكد ذلك مؤشرات التحصيل المتواضعة قياسًا إلى ما يظهره واقع الموارد العامة من موارد عامة غير مستغلة. فيما يلي جدول يوضح الإيرادات العامة لليمن، خلال الفترة (2016–2024) مليار ريال يمني:

جدول (8) يوضح إجمالي الإيرادات العامة لليمن خلال الفترة (2016–2024) مليار ريال يمني

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	672	349	743	709,972.1	723,658.7	1,096,893.0	2,054,880.8	1,211.5	2056.6
الإيرادات النفطية	114	193	342	354,320.6	259,096.0	397,515.9	1,108,236.9	380.5	0

المجلد(9) العدد(1) يونيو 2026م
https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.145

الإيرادات غير النفطية	557	156	377	355,651.5	464,562.7	699,377.1	946,644.0	821.8	807.4
الإيرادات الضريبية	340	156	223	276,944.4	289,773.3	580,387.0	818,548.2	721.6	686.7
الإيرادات غير الضريبية	217	0	154	78,707.1	174,789.4	118,990.1	128,095.8	100.2	1207
المنح	2	0	24	48	8	119	284	351,2	1258.2

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني- عدن للأعوام 2020، 2022، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء.

- تشمل الإيرادات غير النفطية: إيرادات الضرائب العامة والجمركية.
- تشمل الإيرادات غير الضريبية: رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محليًا.

تشير بيانات الجدول أعلاه بلا أدنى شك بأن الموارد العامة تهدر بمبالغ كبيرة جراء التهرب الضريبي والتهرب الجمركي على مستوى الموارد المركزية، ومثلها أيضًا مبالغ كبيرة تهدر من الموارد المحلية، بحيث تعد فرص ضائعة، تخسرها سلطة المحليات، في ظل محدودية الاعتمادات للبرامج الاستثمارية في المحافظات المحررة.

كما لوحظ منذ 2015 اتكاء التنمية المحلية في بعض المحافظات على التمويل من مصادره الخارجية، والذي اتسم بالتذبذب، طيلة سنوات البحث في تمويل خططها للتنمية والتعافي. وفي المقابل تزامن ذلك مع هدر كبير من تمويل المانحين ووكالات الأمم المتحدة وغير الحكومية الدولية والدولية والإقليمية في إقامة بعض المشاريع، دون أثر حقيقي وفعلي، لها على أرض الواقع، يلتمسه الفرد والمجتمع في ظل غياب الإشراف والرقابة والمتابعة والمساءلة.

وفي هذا السياق، يلاحظ لسوء الحظ انخفاض كبير ومتكرر في تمويلات المانحين فقط بلغت في عام 2024م ربما تجاوزت نسبة 80% مما كان عليه في عام 2022، وصارت الاشتراطات لوصول المنح عالية ومعقدة حتى وإن تم جذب أي تمويلات من مانحين جدد تبرز مخاطر العمل في ظل قيود البند السابع التي ترفع كلفة التجارة والتمويل الحالية، مما يترتب عنه اختلالات كبيرة تمثل تحديات امام أي إصلاحات

اقتصادية ومالية للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار لاحقًا.

3.2.4: النفقات العامة في اليمن خلال الفترة 2016–2024م محركات التنمية:

يتأتى أهمية توفير تمويل في مقدمة التحديات والفرص لاي خطة تنموية على المستوى الوطني، إذ لا تزال الحاجة ملحّةً إلى وجود سياسات وبرامج مستهدفة تعزّز قدرات السلطات المحليّة وتهدف إلى تحفيز تنمية الاقتصاد المحلّي واستحداث فرص عمل مستدامة على المديين الطويل والقصير، يساهم في ازدهار فرص العمل، وتعزيز التنمية المحلية في إطار تنمية مستدامة شاملة، كهدف للتعافي وإعادة الإعمار؛ لتنفيذ تلك المشاريع لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. وفي ظل هذا السياق، توضح مؤشرات النفقات العامة لأداء المالية العامة، كالآتي:

جدول(–9أ) يوضح إجمالي النفقات العامة للنفقات خلال الفترة (2016–2024) (مليار ريال يمني)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
النفقات الرأسمالية	-	-	104	59	62	94	102	70	11
إجمالي النفقات العامة	-	-	-	1,625	1,712	1,628.7	2,661.1	2850.9	2697.8
الميزان الكلي	545.4-	158.6-	1,659.8	1,330-	684-	718.8	437.0-	269.0	632.1
إجمالي الدين العام الداخلي	76.5	83.8	86.9	2377	3009	4,555.7	6,229.5	2 6,104	7,048.4
إجمالي احتياجات التمويل	-	-	992	933	949	487	786	1594	-
تسديد أقساط القروض	-	-	30	31	38	32	103	126	-

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني– عدن للأعوام 2020، 2022، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء.
الإشارة (–) البيانات غير متوفر

من خلال بيانات الجدول أعلاه، تحلل البيانات أثبتت:

- **عجز المالية العامة**: استمر العجز المزمن في المالية العامة للحكومة المعترف بها دوليًا وزاد الأزمة تعقيدًا، حيث سجلت عجزًا مقداره 382.9 مليار ريال يمني حتى نوفمبر عام 2024م، بانخفاض بلغ 351% عن عام 2023م، نتيجة لسياسات تقشفية إجبارية تبنتها الحكومة. يأتي ذلك كأثر لتوقف صادرات النفط الخام بعد هجمات جماعة أنصار الله، نهاية شهر أكتوبر2022 على ميناء النشيمة، والتي قدرت عام 2022م، بـ(1,108,236.9) مليار يمني، علمًا بأن حصة الإيرادات العامة من صادرات النفط والغاز – وإن تراجعت –كانت تشكل في هيكل إيرادات الموازنة العامة (حيث شكلت 55% من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة من2010 إلى 2014)، في حين شكّلت رواتب القطاع العام نحو ثلث الإنفاق الحكومي.

-

- **النفقات الرأسمالية** : تقليص النفقات الرأسمالية إلى تضائل الأموال التي تنفقها الدولة للاستثمار في أصول ثابتة طويلة الأجل (مثل البنية التحتية، المباني، المعدات) انعكس ذلك في ضعف الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وجودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وهي أساس التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، حيث تكمن أهمية النفقات الرأسمالية، بأنها تعزز القدرات المستقبلية، ويتم استهلاك تكلفتها على مدى عمر الأصل، وهي تختلف عن النفقات الجارية في ذلك. يمكن توضيح الأضرار التي لحقت بأهم القطاعات الحيوية وتحدياتها في الجدول التالي:

جدول(9–ب) يوضح أضرار الصراع على القطاعات الاقتصادية لليمن

القطاع	الأضرار التي لحقت بالقطاع
قطاع البناء والتشييد	يشكل قطاع البناء والتشييد الحجر الأساسي لتطوير البنية التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يترتب عليه جذب العديد من الاستثمارات، وتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال توفير فرص الاستثمار في مشاريع البناء والتطوير العقاري. فيشمل البنية التحتية لقطاع التعليم والصحة والسدود، ومشاريع الري، ومشاريع المطارات والموانئ، والاتصالات وغيرها، ولها جميعها أثر في بناء الأصول والموجودات وتكوين رأس المال في البلاد، كما يتميز هذا القطاع بسرعة عوائد الاستثمار فيه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يشجع الاستثمار والمضاربة فيه، مثل تضارب المصالح، واستغلال النفوذ الاقتصادي، والاحتكار، والممارسات المنافية للمنافسة الحرة، بما يسبب خسائر كبيرة للاقتصادات الوطنية. وتسهم المخلفات الناتجة عن أنشطة قطاع البناء والتشييد في التلوث البيئي المستمر للهواء والتربة والمياه. وتشير البيانات إلى أنه لحق الخراب بما يقارب من 40% من الوحدات السكنية ما بين تدمير جزئي أو كلي.
قطاع التعليم	دمرت أو تضررت قرابة 2900 مدرسة على يد الأطراف المسلحة والقوات العسكرية، من حينها وحتى العام 2022، منها 195 دمّر تدميرًا كليًّا وعدد 720 تدميرًا جزئيًّا، وعدد 466 استخدمت لإيواء النازحين وعدد 134 مدرسة ثكنات الصراع، مما أتلف الكثير منها ومن تجهيزات المدارس، إضافة لتضرر العديد من الجامعات في كل من تعز والحديدة.
قطاع الكهرباء	الأضرار المادية بنسبة 10%، وإن قرابة 55% من أصول قطاع الطاقة باستثناء الأبراج، الذي يبلغ عددها نحو 259 برجًا، تعرضت لأضرار مختلفة، وما نسبته 8% من تلك الأصول دمرت بالكامل، وتعرضت جميع محطات الطاقة الحرارية الكبيرة إلى أضرار مختلفة، ولم يعمل سوى 71% منها، كما أن 5% من منشآت قطاع الطاقة تعرضت للتدمير كليًّا، في حين لم تتجاوز المنشآت العاملة في هذا القطاع 12 % فقط، وأن حجم الأضرار المادية التي لحقت بالهياكل الأساسية لشبكة الكهرباء الحضرية في عدد من المدن اليمنية، تراوحت ما بين 541 . 662مليون دولار أمريكي، وقد كان الضرر الأكبر في مدينة عدن؛ حيث بلغ حجم الأضرار 228 مليون دولار أمريكي، ومن ثم صنعاء بـ 149 مليون دولار أمريكي، ومدينة مأرب بـ 136مليون دولار أمريكي.
قطاع المياه	أثر الصراع على تدمير البنية التحتية المائية إذ تشير تقارير دولية إلى أن ما يزيد عن 45% من شبكات المياه والمنشآت المرتبطة بها في اليمن، تعرضت لدمار كلي أو جزئي، نتيجة الأعمال العسكرية، وقد شمل هذا التدمير محطات الضخ، وخزانات المياه، وشبكات التوزيع وقد قدرت إجمالي الأضرار التي لحقت بقطاع المياه والصرف الصحي بين 283 و346 مليون دولار أمريكي.
القطاع الصحي	**تدمير المنشآت**: دُمرت أكثر من 375 مستشفى ومستوصفًا بشكلٍ كلي، بينما تعرضت 135 منشأة صحية لتدمير جزئي. **نقص الخدمات**: نحو 68% من المديريات اليمنية تعاني من احتياجات صحية حادة، حيث لا تعمل سوى نصف المرافق الصحية بكامل طاقتها. **استهداف الكوادر**: استهدف الصراع المستشفيات والعاملين في المجال الطبي، مما دفع بالعديد منهم للنزوح أو ترك العمل.

المصدر: من إعداد الباحثة، وللمزيد من الاطلاع ممكن الرجوع للمصادر التالية:

- تقرير تحديات القطاع الصحي في الجمهورية اليمنية (2023): المواجهة غير المتكافئة، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، صنعاء.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2020)، تقرير التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وبناء السلام المستدام في اليمن، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، 2020، اليمن.
- كوشنيرغر، ألكسندر، (مارس 2025)، تعافي قطاع التعليم في اليمن من الاستهداف، منتدى سلام اليمن.

من خلال ما يظهره الجدول أعلاه، من أثر خفض الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، أدى إلى نقص خطير في القدرات المؤسسية، سواء من حيث الموارد البشرية الكافية والمؤهلة والبنية التحتية المادية، وكذلك رأس المال البشري، بالذي انعكس بشكل كبير بتردي جودة تقديم الخدمات والنظافة الصحية مع نقص إمدادات المياه والصرف الصحي في هذه القطاعات. وطالما إعادة الإعمار بعد الحروب والصراعات تُعد واحدة من أعقد وأدق العمليات التي تواجه الدول المتضررة، حيث تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة لاستعادة الاستقرار السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي في ظل ظرف جيوسياسي في اليمن، لا يزال يعاني من عدم الاستقرار، فإن الأولويات تكون للقطاعات الخدمية، يمكن إظهار أثر خفض الإنفاق على القطاعات الخدمية، من خلال المؤشرات الآتية:

- **تفشي العديد من الأمراض والأوبئة** : أظهرت المؤشرات أنَّ (40 60%-) من سكان اليمن يتمتعون بوصول محدود أو لا يتمتعون بأي وصول إلى الخدمات الأساسية، كما يُقدر عدد السكان من يعانون من أي شكل من أشكال الإعاقة في اليمن قبل نشوب الصراع بحوالي (4.6) مليون شخص أي بنسبة (15%) من إجمالي عدد السكان، فما يظهره واقع الحال أنَّ العدد زاد نتيجة الإصابات بين صفوف المدنيين والمقاتلين، مما يعني أنَّ حجم الإعاقة قد زاد أضعافًا، وإنَّ هذه الفئة من السكان غير قادرة على المشاركة في النشاط الاقتصادي مستقبلًا، إنْ لم تتحصل على إعادة تأهيل لدمجهم في المجتمع(حميد،2018). كما تشير تقارير المنظمات الدولية بإنَّ عدد الفتيان والفتيات من هم في سن الدراسة (5-17 عامًا) ويقدر عددهم (10.1) مليون، منهم ما يقترب من (8.1) مليون فتى وفتاة في حاجة ماسة للمساعدة من أجل حصولهم على التعليم، منهم (1.65) مليون طفل نازح، و(1.5) مليون طفل من ذوي الإعاقة (حميد، خالد، 2018).
- **الأضرار على راس المال البشري:** يعد المورد الحيوي الأهم في البلاد، ولقد تضرر حيث تآكل مخزون رأس المال البشري المعدل، حسب الجودة؛ نتيجة انخفاض فرص الحصول على تعليم، وتدهور الخدمات الصحية، وارتفاع معدلات الوفيات المرتبطة بالصراع، إلى جانب الجهرة الدائمة إلى خارج البلاد. يؤكد مؤشر راس المال البشري أنه من المتوقع للطفل المولود في عام 2020 أن تبلغ انتاجيته 37% فقط في مرحلة البلوغ، مقارنة بإنتاجيته لو كان حصل على رعاية صحية شاملة وتعليم كامل (البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي، ربيع 2025، ص 9).
- **أداء الدين العام:** يتشكل ملف الدين العام في اليمن، من خلال تداخل معقد بين عدم الاستقرار الداخلي، والصدمات الخارجية، والهشاشة الهيكلية. لا بسبب احتياجات تنموية حقيقية بل بفعل انهيار

الإيرادات الحكومية، فساد في توزيع الموارد والمساعدات، بالإضافة إلى غياب سلطة رقابية موحدة (البنك المركزي اليمن، 2022، ص5). وقد شهدت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تقلبات حادة، مع فترات انخفاض حاد تلتها زيادات سريعة. صعَّد تفاقم الدين العام الأزمة، مما أوجد تحديات أوسع تواجه اليمن، كونها متأثرة بالنزاعات، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، وضيق الحيز المالي. وهنا تبرز تجربة اليمن الحاجة إلى التعاون الإقليمي في إدارة الدين، والاستجابة للأزمات، وتعبئة الموارد، خاصة بالنسبة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

4.2.4: الاحتياطيات النقدية لليمن:

يوضح الجدول التالي حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وعدد شهور الواردات بعد أن تم نقل مقر عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن، حسب بيانات تقارير البنك:

جدول (10) يوضح حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وعدد شهور الواردات لليمن، خلال الفترة (2016–2024)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حقوق السحب الخاصة	-	-	41.6	11.9	9.1	663.1	303.5	79.4	54.0
مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	-	-	674.8	670.8	673.1	654.1	622.0	627.1	614.8
العملات الأجنبية	-	-	2,419.5	1,327.7	839.6	936.5	856.0	1,336.1	1,216.6
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية	-	-	3,200.3	2,086.6	1,617.1	2,344.8	1,873.5	2,145.6	2,002.3
عدد شهور الواردات من السلع والخدمات(شهر)	-	-	4.1	2.4	1.9	2.7	1.6	1.6	-

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني– عدن للأعوام 2020، 2022، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء.

الإشارة (–) البيانات غير متوفرة.

ظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه، بأن حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وعدد شهور الواردات

ظل في تراجع مستمر، خلال الفترة، ويعزى السبب الاستقرار النسبي خلال عامي 2023 و2024 إلى المساندة المالية التي قدمتها المملكة العربية السعودية من قيمة المنحة دعم عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وتشير هذه البيانات بأنه لابد أن يتم خطوات جادة نحو فتح مسارات جديدة لقنوات تمويل للتعافي وإعادة الإعمار.

انطلاقا مما تم تناوله، وبما أن إعادة الإعمار يعني إعادة البناء المتوسطة والطويلة الأجل للبنى التحتية الحيوية والخدمات والمساكن والمرافق وسبل العيش اللازمة للتشغيل الكامل للجماعات أو المجتمعات المتضررة من الكوارث، واستعادتها مع إضفاء مقومات الاستدامة والصمود عليها، ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة، ما من شأنه تهيئة البنى التحتية والخدماتية بشكلٍ أفضل عما كانت عليه، ومن خلال تحليل معطيات لاهم مؤشرات المالية العامة لفرضية البحث التي تقول بأنَّ "هناك علاقة عكسية بين بعض مؤشرات المالية العامة وعمليات إعادة الإعمار"، فإن النتيجة أثبتت نفي الفرضية، فكلما تحسنت مؤشرات المالية العامة، كلما ساعد في تحسن وتعزز تنفيذ عمليات إعادة الإعمار.

5: الإمكانيات التمويل المتاحة والسياسات المطلوبة لإعادة إعمار اليمن:

1.5: تحليل الفرص المتاحة لتمويل إعادة إعمار اليمن:

في هذا السياق، تمتلك اليمن إمكانيات متاحة لتأمين الأموال محليًا وخارجيًا، منها ما تم استغلاله، ومنها لم يتم ذلك بعد، وذلك كالآتي:

1.1.5: تحليل فرص الموارد المحلية لتأمين الأموال

1.1.1.5: إيرادات المتأتية من النفط والغاز:

يعد هذا المورد أهم مورد مالي يمول خطط إعادة الإعمار، وفيما يلي جدول يوضح لأهم مؤشرات النفط والغاز في اليمن لعام 2024:

جدول (11) يوضح أهم مؤشرات النفط والغاز في اليمن لعام 2024

المؤشر	الاحتياطيات	الإنتاج	الاستهلاك
النفط	3000000000 برميل	15,223(برميل يوميا)	100,734 (برميل يوميا)
الترتيب العالمي	27 عالميًا	81 عالميًا	83 عالميًا
الغاز	16,900,000 تريليون قدم مكعب	444,969مليون قدم مكعب سنويا	521 قدم مكعب من الغاز الطبيعي للفرد سنويا
الترتيب العالمي	32 عالميا	41 عالميا	102 عالميا

المصدر: https://www.worldometers.info/ar
ملاحظة: بيانات الغاز البيانات المعروضة في الجدول هي لعام 2015، وهو آخر عام تتوفر فيه بيانات كاملة في جميع الفئات.

وعند تحليل بيانات الجدول أعلاه، يلاحظ بأن اليمن يمتلك احتياطيات مؤكدة تعادل 81.6 ضعف مستويات استهلاكه السنوي (استنادًا إلى بيانات 2024)، وهذا يعني أنه بدون صافي صادرات، سيتبقى حوالي 82 سنة من النفط (عند مستويات استهلاك 2024 وباستثناء الاحتياطيات غير المؤكدة)، كما لدى اليمن احتياطيات مؤكدة من الغاز تعادل 980.6 ضعف مستويات استهلاكها السنوي، وهذا يعني أن لديها ما يكفي من الغاز لمدة 981 عامًا تقريبًا (بمستويات الاستهلاك الحالية وباستثناء الاحتياطيات غير المؤكدة).

جدول رقم (**11**) يوضح الموانئ الاستراتيجية على البحر الأحمر والبحر العربي لليمن

الموانئ الاستراتيجية على البحر الأحمر		الموانئ الاستراتيجية على خليج عدن وبحر العرب		الموانئ النفطية القديمة	
اسم الميناء	الأهمية	اسم الميناء	الأهمية	اسم الميناء	الأهمية
الحديدة	يعد ثاني أهم ميناء في اليمن بعد ميناء عدن، وهو المنفذ البحري الرئيسي لصنعاء، ويمتاز بقربه من الخطوط الملاحية الدولية وحمايته الطبيعية من الأمواج.	ميناء عدن	من أكبر الموانئ الطبيعية عالميًا، وهو مركز تجاري دولي، ويعد من أهم مراكز تموين السفن بالوقود.	ميناء المخاء	من أقدم الموانئ التجارية في الجزيرة العربية، اشتهر تاريخيًا بتصدير القهوة، ويقع قرب مضيق باب المندب.
الصليف	يقع شمال غرب الحديدة، وهو ميناء استراتيجي بقدرة عالية على استقبال السفن العملاقة، ويحتوي على منشآت لتخزين وصوامع الحبوب، وتشتهر المنطقة المجاورة له بإنتاج الملح والجبس	بلحاف	يقع في محافظة شبوة، وهو الميناء الرئيس لتصدير الغاز الطبيعي المسال في اليمن.	ميناء قنا (بير علي)	ميناء نفطي استراتيجي في شبوة لتصدير نفط المحافظة
رأس عيسى	ميناء نفطي رئيسي يقع في محافظة الحديدة، وهو نقطة الوصول لخط أنابيب النفط القادم من مأرب.	الشحر (نشيمة)	يستخدم بشكل أساسي لتصدير نفط حقل المسيلة في حضرموت.		
		المكلا	يمثل المنفذ البحري الرئيسي لمحافظة حضرموت.		
		نشطون	يقع في محافظة المهرة ويطل على بحر العرب.		

المصدر: https://now.asharq.com/videos/news/shows/asharq

2.1.1.5: استغلال الفرص المتاحة للموانئ الاستراتيجية:

تمتلك اليمن موانئ استراتيجية على البحر الأحمر والبحر العربي، نوضحها بالجدول التالي:

كما يوضحه الجدول أعلاه، ما تحظى به الجغرافية الاقتصادية لليمن من تنوع اقتصادي ممكن استغلاله

استثماريًا بشكل ينافس الموانئ المجاورة، تعد هذه الموانئ ذات أهمية الاستراتيجية، سواء من حيث السيطرة على باب المندب، مثل: المخا، والحديدة. وعدن تتحكم في أحد أهم الممرات الملاحية في العالم. ومن جهة أخرى أمن الطاقة، فموانئ مثل بلحاف والشحر ورأس عيسى تعد مصادر الدخل الرئيسة لصادرات النفط والغاز. بينما موانئ مثل ميناء الحديدة والصليف تعد الممر الرئيسي لدخول المساعدات والسلع الأساسية لتأمين الواردات الغذائية.

3.1.1.5: دور القطاع الخاص كشريك في إعادة الإعمار:

تعد شراكة القطاع الخاص وحتمية شراكة الرأسمال المحلي في إعادة الإعمار وما يمتلكه من إمكانيات تعد فرصة يجب النظر فيها من قبل الحكومة بجدية تامة، حيث اثبت جدارته خلال الصراع وما زال يقاوم. والجدول التالي يوضح أبرز الكيانات والمجالس التجارية في اليمن:

جدول رقم (12) يوضح أبرز الكيانات والمجالس التجارية في اليمن

اسم الكيان	الأهمية
نادي الأعمال اليمني (YBC)	يعد النادي الذي تأسس عام 2002– الكيان الرائد في اليمن لدعم بيئة الأعمال، وتوحيد جهود القطاع الخاص، وتبادل الخبرات بين رجال وسيدات الأعمال. يسعى النادي لتعزيز الاستثمار وتنمية المهارات، من خلال ورش العمل والتقارير الاقتصادية، إلى جانب وجود مجالس تخصصية، مثل مجلس الأعمال السعودي اليمني لتعزيز التعاون التجاري.
مجلس الأعمال السعودي اليمني	: تأسس عام 2005 تحت مظلة اتحاد الغرف السعودية؛ لتعزيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية بين البلدين.
مجلس ريادة الأعمال العالمي – اليمن (GECY):	يركز على تأهيل وتدريب رواد الأعمال الناشئين.
لجنة رجال الأعمال الشباب:	تابعة للاتحاد العام للغرف التجارية، تعنى بتطوير أعمال الشباب ونقل الخبرات إليهم.
مجلس الأعمال اليمني بمصر	كيان يعمل على دعم رأس المال اليمني، ويكرم رجال الأعمال الفاعلين.
حاضنة الأعمال بلوك ون	توفر مساحات عمل وخدمات استشارية للشركات الناشئة.
المصدر: من إعداد الباحثة.	

من خلال استعراض لبعض الكيانات والمجالس التجارية اليمنية في الجدول أعلاه، ومن خلال الاطلاع على أهداف ومجالات عمل تلك المجالس والتي تهدف إلى تعزيز علاقات رجال الأعمال وتبادل الخبرات فيما بينهم، والتنمية والتطوير، من خلال بناء الوعي الاقتصادي والريادي في اليمن، بالإضافة إلى قيامها بتقديم الاستشارات الفنية لرواد الأعمال الشباب، وإقامة الشراك، من خلال تنظيم نشاطات القطاع الخاص والتعاون مع الحكومة، يتضح بأن الاستثمار بواسطة الرأسمال الوطني هو أكبر مكسب للدولة،

حيث إذا تم توجيهه نحو قطاع الصناعات التحويلية الذي يعول عليه لإحداث التنمية الاقتصادية، من خلال تنشيط القطاعات الأخرى المكملة له، والتي تمده بالمواد الأولية وعلى رأسها القطاع الزراعي والسمكي والاستخراجي(النفط، الغاز، المعادن)، إضافة لما يمكن أن تلعبه مجالس رجال الاعمال من دور أكبر مما تقوم به حاليًا في حال تم إعلان السلام في اليمن.

2.1.5. فرص التمويل الخارجي المتاحة والإجراءات المطلوب اتخاذها:

يتيح التعاون الدولي الوصول إلى التمويلات والمنح الخارجية من المانحين والمنظمات الدولية، لاسيما المهتمين منها بتقديم الدعم للدول الخارجة من النزاعات، ولقد تحصلت اليمن على دعم إغاثي وتنموي، خلال الفترة من 2015-2024م من المانحين حيث تلعب المؤسسات الإنمائية والإنسانية دورًا مهمًا في اليمن، سواء في الجانب الإنساني أو الإنمائي، خصوصًا في ظل انقسام مؤسسات الدولة وانهيارها، فيكفي أن نعرف أن 46% من المرافق الصحية في اليمن عام 2015 كانت تعمل بدعم مباشر من قبل هذه المنظمات، كما أن العديد من مشاريع المياه في اليمن ممولة من منظمات إنسانية، إضافة لعمليات تأهيل المدارس والمؤسسات التعليمية، وتوفير سبل المعيشة والغذاء لملايين المواطنين. إلا أنه حدث هناك ثلاث تحولات في هيكل التمويل لبلادنا من جهات المانحين، يوضح الجدول التالي هذه التحولات مع الإجراءات المطلوب اتخاذها من اليمن، كما يوضح مصادر التمويلات الخارجية من المنظمات الدولية، وذلك كالآتي:

جدول (13) فرص التمويل الخارجي المتاحة لليمن والإجراءات المطلوب اتخاذها

التحولات في هيكل التمويل	الإجراءات المتخذة من المانحين	الدول	مجالات التمويل الأساسية	الجهات المتلقية للدعم	الإجراءات المطلوب اتخاذها
الانسحاب الأمريكي التدريجي من تمويل التنمية	إعادة هيكلة المساعدات الأمريكية، وتفكيك دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى جانب تعليق اتفاقيات تمويل سابقة مع الحكومة اليمنية.	الولايات المتحدة الأمريكية	الغذاء، الصحة، المياه، الحماية	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	تكثيف الجهود الدبلوماسية لإعادة سريان الاتفاقيات التمويل. إعداد خطط مشاريع ملائمة لتوجهات تمويل التنمية الأمريكي.
سياسات التقشف الأوروبية	قيام عدة دول أوروبية خفض موازنات المساعدات التنموية، كما أوقفت السويد برامجها التنموية في اليمن، في حين أن الزيادات التي أعلنها الاتحاد الأوروبي في التمويل الإنساني تعوض في جزء منها تراجع التمويل الثنائي من الدول الأعضاء، ولا تمثل موارد جديدة بالكامل	دول الاتحاد الاوربي	الأمن الغذائي، الحماية، التعليم	وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية	إعداد خطط مشاريع تنموية ذات أولويات في الاحتياج، بما يتناسب مع حجم التمويل والمناطق الأشد احتياجًا. إعداد خطط مشاريع ملائمة لتوجهات تمويل التنمية لدول الاتحاد الأوروبي.
		ألمانيا	تمكين المرأة، الصحة، التدريب المهني	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبنك التنمية الألماني	
تمويل دول مجلس التعاون الخليجي.	الانتقال تدريجي من نمط الإغاثة إلى الاستثمار في التنمية المؤسسية	المملكة العربية السعودية	الإغاثة، الصحة، التعليم، إزالة الألغام	مركز الملك سلمان للإغاثة	مواكبة هذا الانتقال من خلال: - إجراء مسح لتوجهات دعم كل دولة في المجلس. - إعداد خطط مشاريع تنموية ذات أولويات في الاحتياج، بما يتناسب مع حجم التمويل والمناطق الأشد احتياجًا. - إعداد لمؤتمر مشاريع الاستثمار في إعادة إعمار اليمن.
			الصحة، التعليم، الطاقة، النقل (مطارات، موانئ بحرية، ومنافذ برية)، المياه، الزراعة، والمباني السكنية والحكومية	البرنامج السعودي للتنمية وإعمار اليمن الصندوق السعودي للتنمية.	
		الإمارات العربية المتحدة	البنية التحتية، المدارس، المستشفيات	الهلال الأحمر الإماراتي	
		الكويت	المياه، الصحة، التعليم	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول أعلاه وضح مصادر التمويل المشروعات في المجال التنموي، كون أغلبها موقع اتفاقيات مع اليمن والإجراءات المطلوب لمواكب التحول الهيكلي في التمويل نحو المجال التنموي، كما أظهر الجدول الدول

المانحة لليمن ومجالات التمويل الأساسية والمنظمات التابعة لها، التي تمثل فرصًا لعمل معها شراكات تنموية استراتيجية لأصحاب المصلحة وشراكات فاعلة لإعادة الإعمار.

3.1.5: تحليل فرص مصادر التمويل غير المستغلة:

إن المتتبع لمصادر التمويل المتاحة على المستوى الخارجي، يلاحظ أنه يوجد ثلاثة مصادر تمويل رئيسة، لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي في اليمن، وفيما يلي تحليلًا لذلك:

1.3.1.5: مصادر تمويل المناخ:

تفتقر اليمن لسياسات عامة تجابه الآثار التي تحدثها التغيرات المناخية، بالإضافة إلى تلك التداعيات الناجمة عن الحرب في بعدها البيئي، وكون اليمن إحدى البلدان النامية التي تتأثر بتغير المناخ، دون أن تساهم في التغّير المناخي، حيث تلقي الصراعات السياسية العميقة تداعيات جسيمة ليس فقط على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا على المؤسسات والبنية التحتية فحسب، بل تلقي بتحديات تعرقل تحقيق استدامة أي خطة للتنمية.

وفي هذا السياق، عُد اليمن من أكثر دول العالم عرضة لتغير المناخ والأقل استعدادًا للتكيف، بينما بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري في اليمن (12,263,170 طن) في 2022، وبلغ انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بنسبة 0.22%—، مقارنة بالعام السابق، مما يمثل انخفاضًا قدره (26,990—طن) عن عام 2021، عندما بلغت الانبعاثات 12,290,160 طن. وعلى مستوى الفرد بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد تعادل 0.32 طن للفرد (بناءً على عدد سكان يبلغ 38,222,876 نسمة في 2022)، بانخفاض قدره (0.01—)عن الرقم المسجل في عام 2021، البالغ(0.33طن) من ثاني أكسيد الكربون للفرد؛ ويمثل هذا تغيرًا بنسبة(3—%) في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد،

وفي المقابل يبلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة من استهلاك الطاقة الكهربائية 54 لعام 2022م، والتي تعد من النسب المتدنية جدًا على مستوى دول العالم(https://data.albankald-awli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC?locations=YE).

وبالمقابل، تظهر بيانات التغير المناخي في اليمن؛ إذ من المتوقع أن تفقد اليمن 93مليار دولار تراكميّ في الناتج المحلي الإجمالي، وأن يعاني 3.800 مليون شخصٍ إضافيّ من سوء التغذية، وأن يكون تغير المناخ سببًا في أكثر من 121 ألف حالة وفاةٍ في اليمن بحلول عام2060 (التغير المناخي في اليمن ،2026).

في المقابل، يحصل اليمن على أقل من دولار واحد للفرد سنويًا في هذا المجال، مقارنة بمتوسط عالمي يتجاوز 15 دولارًا، رغم أن أكثر من نصف الأسر اليمنية تعتمد بالفعل على الطاقة الشمسية، وهو ما

يجعل البلاد مؤهلة للاستفادة من صناديق المناخ الدولية، بشكل أكبر مما تتحصل عليه في الوقت الحالي، والجدول التالي يوضح بعض التمويلات لمشاريع تمويل المناخ في اليمن:

جدول (14) يوضح خارطة بأهم برامج للتكيف مع التغيرات المناخية حتى عام 2030م

البرنامج	الفترة الزمنية	الهدف	القطاعات المستهدفة	المنطقة المستهدفة/ الجهات	المبلغ/ دولار أمريكي	الجهات الممولة	الجهات المنفذة/ القيادة
طوير وتنفيذ خطة التكيف الوطنية (NAP).	مشروع بأربع سنوات (أبريل 2025 – يوليو 2029).	يهدف المشروع إلى تعزيز الحوكمة، تمكين المجتمعات الضعيفة، وجذب التمويل المناخي.	المياه، الزراعة، الصحة والمناطق الساحلية.	التنسيق بين وزارة المياه والبيئة واللجنة الوطنية للتغيرات المناخية.	2067000	بتمويل من صندوق المناخ الأخضر.	تقود المشروع وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية.
البرنامج المشترك لدعم سبل العيش والأمن الغذائي والتكيف المناخي الصمود الريفي ERRY – 3 III	مارس 2022 ـ فبراير 2025 م.	ويهدف لتعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي في 7 محافظات.	الأمن الغذائي وسبل العيش	حجة، الحديدة، صعدة، لحج، أبين، المحويت وتعز.	49,378,000	بتمويل من الاتحاد الأوروبي والسويد.	ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
تعزيز الصمود المناخي في دلتا تُبن	أبريل 2025	لتحسين إدارة المياه والري	المياه	محافظة لحج	9900000	(صندوق التكيف) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.	وزارة المياه والبيئة والزراعة والثروة السمكية.
مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي (FSRRP).	اكتوبر 2023 – يونيو 2026	يعمل على تأهيل قنوات الري، واستعادة الأراضي الزراعية المتدهورة، وتبني ممارسات زراعية ذكية مناخيًا.	الزراعة، والثروة الحيوانية، والجمعيات والشركات الزراعية الرائد.	تعز، والحديدة، وذمار، وأبين، ولحج، والجوف، وحجة، وشبوة، والضالع.	17,751,832.15	المؤسسة الدولية للتنمية لبنك الدولي – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.	الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة.
البرنامج الوطني لتمويل المناخ	2025–2030	يهدف لتعزيز القدرات الوطنية واستقطاب استثمارات خضراء.	المياه، الزراعة، الصحة والمناطق الساحلية.	على المستوى الوطني	–	الصندوق الأخضر والبنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، البنك الإسلامي للتنمية.	وزارة المياه والبيئة واللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والمنظمات الدولية لضمان تدفق التمويل.

المصدر: من إعداد الباحثة.

يظهر بيانات الجدول أعلاه، خارطة بأهم برامج للتكيف مع التغيرات المناخية حتى عام 2030م، والتي تعد من أهم مشاريع البنية التحتية المستدامة التي تقودها الحكومة، يحتم وجود إطار عمل لسياسة إعادة الإعمار، يخفف من الضغط على الدول المتضررة، وذلك بتوفير استراتيجية متسقة ومتماسكة من شأنها أن تسرع بتخطيط وتنفيذ برامج سريعة الأثر، وأن توطد السلام في مرحلة الطوارئ/التحول. وبالتالي تزيد من فرص التنمية المستدامة الطويلة الأجل الموفقة/ كما أن هذه الأطر، تشمل مؤشرات واضحة ومزمنة، تساعد في تحسين تماسك وتنسيق جميع الأعمال بين القوى الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، العاملة على الأصعدة المحلية والقومية والدولية أو أحدها، خلال جميع مراحل عملية إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات (تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، 2006، ص1).

2.3.1.5: تحويلات العاملين اليمنيين:

يعد تمثل في تحويلات العاملين اليمنيين شريان حياة للاقتصاد اليمني، لما لها من أهمية بالغة، الجدول التالي يوضح مصادر تدفق النقد الأجنبي مقارنة مع تدفق النقد تحويلات المغتربين اليمنيين من طرف واحد، كالآتي:

جدول (15) يوضح إجمالي تحويلات العاملين لليمن خلال الفترة (2016–2023) مليون دولار أمريكي

البند	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي صادرات السلع والخدمات	1,046.8	1,006.4	1,308.5	1,908.0	1,913.0	2,514.8	2,241	1,059	1035
تحويلات العاملين اليمنيين	2,867.0	3,390.0	3,900.0	4,549.0	4,785.0	5,400.0	6,000	6,144	6245
سحوبات على هبات المانحين	2,632.0	3,100.0	3,170.0	3,850.0	3,187.0	3,160.0	2,738	3,343	3510

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني– عدن للأعوام 2020، 2022، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء.

يوضح الجدول أعلاه، تدفق تحويلات العاملين في الخارج، فهي تتراوح تدفقها بين 2,867.0 إلى 6 مليار دولار أمريكي سنويًا، وهو رقم قد يتجاوز حجم المساعدات الدولية الرسمية، إلا أنها لم تستغل بعد بالشكل الكافي، إذ يلاحظ عدم وجود تنمية لهذا المورد، بالإضافة عدم توفير رعاية كافية للمغتربين في مواطن الاغتراب، أو تحسين جودة العمالة المصدرة للخارج، بهدف تنمية هذا المورد، إذا تم تنظيمه عبر أدوات مالية، مثل سندات المغتربين أو منصات الاستثمار.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.145

3.3.1.5: تطوير البنية التحتية المالية الرقمية:

يحتاج اليمن إلى تحسين أنظمة المدفوعات في اليمن الذي لا يزال 95% من سكانه خارج النظام المصرفي، فهناك إمكانية تطوير البنية التحتية المالية الرقمية، وفتح المجال لقنوات تحويل رسمية، وتوسع الشمول المالي، مما يعزز البنية التحتية المالية، وتعزيز الشمول المالي، مع التركيز على دعم البنك المركزي اليمني (CBY) في عدن، باعتباره المستفيد الرئيس. بالإضافة إلى أن اليمن سوف تستغل مصدر تمويل متاح؛ كونها من البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. الجدول التالي يوضح أهم مصادر التمويل المتاحة في هذا الجانب:

جدول (16) يوضح مصادر التمويلات الخارجية من المنظمات الدولية

المنظمات الدولية	الوكالات المساهمة	بنوك التنمية المتعدد الأطراف
1 – منظمة الأمم المتحدة. 2 – المجموعات الاقتصادية الإقليمية.	مجموعة البنك الدولي، ويضم خمسة بنوك: 1. البنك الدولي لإنشاء الإعمار والتنمية. 2. المؤسسة الدولية لتنمية. 3. مؤسسة التمويل الدولية. 4. وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف. 5. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.	1. البنك الإسلامي للتنمية. 2. بنك التنمية الأسيوي. 3. البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. 4. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثة. 5. الأمم المتحدة الإنمائي. 6. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. 7. منظمة الأغذية والزراعة FAO. 8. صندوق الأمم المتحدة للطفولة. 9. برنامج الالفية الإنمائي. 10. الصندوق العربي للتنمية. 11. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المصدر: طليس ابتسام، فريدة حموم، (2020): إعادة الإعمار دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجل3، العدد3، ص227.

وضح الجدول مصادر التمويلات الخارجية من المنظمات الدولية أعلاه، إمكانية فتح مجالات تعاون وتنسيق مشترك مع شركاء اليمن الدوليين والإقليمين في تمويل خططه، وكما عُرفت العلاقات الدولية بأنَّها: "تشابك مختلف أشكال العلاقات القائمة ما بين مختلف الدول الموجودة في هذا الوسط، والمسمى" المجتمع الدولي"(زاقود،2013، ص4)، وهذه التفاعلات تشمل كافة المجالات المختلفة اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وغيرها مِنْ المجالات الأخرى. ولكون اليمن من الدول الهشة، والتي تعاني من الصراع، تتسم بقدرة ضعيفة أو منعدمة على جميع الأصعدة، ومنها البنية التحتية المالية.

2.5: السياسات المطلوبة لإعادة إعمار اليمن:

1.2.5: السياسات المطلوبة لإعادة إعمار اليمن ومتطلباتها:

لا شكّ في أن العوامل الاقتصادية تؤثّر في النتائج السياسية المرتبطة بإعادة الإعمار، ويتجلّى ذلك من خلال الشروط الأربعة الأساسية التي ينبغي توافرها كي تتكلّل عملية إعادة الإعمار بالنجاح. ويحدّد كل شرط ما إذا كانت إعادة الإعمار ستتحقّق وكيف ستحدث، وهذه الشروط والاحتياجات المقدرة للتعافي وإعادة الإعمار، كالآتي:

جدول (17) يوضح متطلبات إعادة الإعمار في اليمن وتحدياته

شروط إعادة الإعمار	مدى توافر الشروط	صعوبات تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار	تقدير الاحتياجات للتعافي وإعادة الإعمار	السياسات المطلوبة
الشرط الأول: توافر الموارد الاقتصادية لإعادة الإعمار، ويعني ذلك الموارد المالية بالدرجة الأولى، ولكن ليس حصرًا.	لا تمتلك اليمن الموارد الكافية لتحمل تكلفة إعادة الإعمار، وفق النموذج المركزي.	التكلفة الضخمة المقرر تخصيصها لبرامج إعادة الإعمار، وهو ما يرتبط بحجم الدمار الذي مس البنية التحتية، ويكون في أغلب الأحيان كبيرًا.	قدرت ما بين 20 و25 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات في حال تم البدء ببرنامج إعادة الإعمار، والذي يأتي بعد اتفاق السلام والتسوية، حيث تبلغ الاحتياجات المقدرة، خلال السنة الأولى حوالي 4.6 -5.6 مليار دولار أمريكي و15.5- 19.0 مليار دولار أمريكي في 2-5 السنوات اللاحقة.	بناء الدولة بشكل فعّال وتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام ومتوازن وطويل الأمد. وفي حال كان ذلك ناقصًا أو مفقودًا، تتعطّل إعادة الإعمار، ما يمنح الأطراف الفاعلة الخارجية هامشًا أكبر للتأثير في مسار هذه العملية لخدمة أجنداتها الخاصة. اعتماد النموذج التشاركي أقرب للتطبيق في حالة اليمن.
الشرط الثاني: الطريقة التي تنتهي أو قد تنتهي بها الحرب.	لا يمكن بحال من الأحوال الجزم بما سوف تنتهي به الحرب؛ لأنها لم تنتهي حتى لحظة إعداد البحث.	التوقيتات المتزامنة لعمليات إعادة إعمار الدول المنهارة، وهو ما يلقي بأعباء مضاعفة على الموازنات المالية المخصصة لعمليات إعادة الإعمار، فالمانحون الدوليون والإقليميون يمولون كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا في توقيتات متزامنة.	فقد فاقم استمرار الازمات الأضرار التي لحقت بمخزون رأس المال المادي، فلقد طال التدمير البنية التحتية تدميرًا مباشرًا، وسرّعت في الوقت نفسه من وتيرة تدهورها نتيجة النقص الحاد في الموارد المخصصة للصيانة من قبل موازنات الحكومات المتعاقبة.	إطار معياري وطني للامتثال المقاولاتي، عملي وملائم لحجم المقاولات. تحويل النزاهة إلى ميزة تنافسية عبر حوافز، مثل شهادة "المقاولة النزيهة"، والأفضلية في الصفقات والتمويلات.
الشرط الثالث: وجود أو غياب عملية سياسية على الصعيد الوطني أو الإقليمي.	توجد عمليات سياسية ولكن محدودة التطبيق وهي عبارة عن خطط قصيرة المدى على مستوى بعض القطاعات.	الصراعات المسلحة الممتدة في البلد. صراعات رجال المال والأعمال على عقود إعادة الإعمار.	-	حوكمة وقائية قائمة على التنسيق بين هيئات الرقابة والمنافسة والضرائب والتتبع المبكر لمخاطر الفساد. منصة دائمة للحوار بين القطاعين العام والخاص، تجعل مكافحة الفساد شراكة اقتصادية لا مجرد رقابة.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.145

الشرط الرابع: الهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب، والإرث المؤسساتي، وعلاقات الدولة.	اختلالات هيكلية كبيرة ومزمنة.	إشكالية تسييس المساهمات الخاصة لجهات الفاعلة التي تشترط إجراء تغيير في هياكل النظم السياسية القائمة.	-	ربط النزاهة بالشفافية المالية، واسترداد الأموال المهربة، مع إدماج القطاع الخاص كشريك في رصد ومنع التدفقات المشبوهة.

المصدر: من إعداد الباحث، يمكن الرجوع إلى المراجع، تقرير البنك الدولي، (26 يونيو 2024)، تقرير جديد للبنك الدولي يؤكد أن الاقتصاد اليمني يواجه أزمات متفاقمة، واشنطن. وطليس ابتسام، فريدة حموم، (2020)، إعادة الإعمار دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجل3، العدد3.

وفقًا لبيانات الجدول أعلاه، بأن حجم الموارد المتاحة عالميًا لليمن ما يزال كبيرًا، لكنه يتجه نحو قنوات تنموية طويلة الأجل، ما يعني أن المسألة ليست نقص الأموال بقدر ما هي في كيفية توظيفها عبر مؤسسات قادرة على التنفيذ. وبالتالي فالمطلب الحالي والملحّ على الحكومة أن تتوجه كشريكٍ قادرٍ على تنفيذ التنمية.

2.2.5: تنسيق السياسات بين مقدمي الخدمات العامة الرئيسين على المستويين المركزي والمحلي لإعادة إعمار اليمن

يوضح الجدول التالي مقدمو الخدمات العامة الرئيسيون على المستويين المركزي والمحلي في اليمن:

جدول رقم (18) مقدمو الخدمات العامة الرئيسون على المستويين المركزي والمحلي في اليمن

على المستوى المركزي	على المستوى المحلي
• وزارة التخطيط والتعاون الدولي • وزارة المالية • الأمانة العامة لرئيس الوزراء • البنك المركزي اليمني • وزارة الأشغال العامة والطرق • الوزارات التنفيذية • مؤسسات الرقابة والإشراف	• فروع مكاتب الوزارات التنفيذية • مجالس الحكم المحلي • الصندوق الاجتماعي للتنمية • مشروع الأشغال العامة • المجتمع المدني • الوكالات الإنسانية والإنمائية الدولية

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021م)، استبيان الإطار الاستراتيجي للمسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات العامة، وبرنامج بناء القدرات الذي قدمته المنظمة في عام 2021م.

يوضح الجدول أعلاه، المؤسسات الرئيسة العاملة حاليًا في تقديم الخدمات العامة في اليمن، وتشمل على المستوى المركزي للمؤسسات المسؤولة عن التخطيط والموازنة العامة للدولة، بما فيها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، والبنك المركزي اليمني، والأمانة العامة لرئاسة الوزراء. أما على المستوى

المحلي، ويشمل المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات بما فيها عملية المناقصات، بما في ذلك ووزارة الأشغال العامة والطرق، والوزارات التنفيذية على المستوى المركزي، وفروع أو مكاتب هذه الوزارات على المستوى المحلي، ومجالس الحكم المحلي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الإنسانية أو الجهات المانحة ووكالات التنمية، كما أن المؤسسات المسؤولة عن الرقابة والإشراف بما في ذلك الجهاز المركزي للرقابة والتدقيق والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. وتلعب وزارة الأشغال العامة والطرق دورًا محوريا كمستشار للدولة في جميع الأمور المتعلقة بإعادة الإعمار ومشاريع البناء والخدمات الاستشارية والدراسات والتصاميم، والإشراف على تنفيذ المشروع. كما أن وزارة الكهرباء والمياه مسؤولة أيضًا عن اعتماد المقاولين والاستشاريين، وإعداد العقود والوثائق القانونية الأخرى، وإعداد قواعد اعتماد المقاولين، وتحديد عقود الاستشاريين المؤهلين، وإعداد القائمة السوداء للمقاولين غير المنفذين وغير المسجلين. كما يشمل نطاق اختصاص الوزارة المساهمة في التخطيط الحضري، وتحديد مواقع التوسعات العمرانية المستقبلية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

• إن عمليات إعادة الإعمار متعددة الأوجه، تهدف إلى تنمية شاملة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، تسعى لتهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم.

• تتوفر في اليمن إمكانيات اقتصادية وبشرية، تلعب دورًا مهمًا في تعزيز تنفيذ عمليات إعادة الإعمار وتحسينها.

• يؤثر نجاح نموذج إعادة الإعمار بالتخطيط والتمويل والتنفيذ، يكون دور الدولة محوريًا وفعالًا وحاضرًا، من خلال اعتماد النموذج الأنسب لها، وتطويره بما يتناسب مع إمكانياتها، ومراحل إعادة الإعمار فيها.

• لا يمكن تنفيذ سياسات إعادة الإعمار، من خلال الاعتماد على مصادر داخلية فقط، بل يحتاج إلى خطة تمويل مزمنة تحدد فيها الجهات الممولة وأماكن توجيه الموارد اليها مع الحفاظ على سيادة الدولة.

• تأثر قطاع البناء والتشييد الحجر بأضرار كبيرة، نتيجة توقف النفقات الرأسمالية، كذلك القطاع التعليمي والصحي والبنية التحتية، وتدهور المؤشرات الاقتصادية نتيجة الحرب.

التوصيات:

- العمل على اتباع نهج لسياسات واستراتيجيات وطنية وشاملة لوضع الإجراءات الساعية إلى توطيد السلام، وتعزيز التنمية، وتمهيد الطريق أمام استعادة النمو و الحياة أثناء الخروج من النزاع لتوطيد مشروع السلام وإعادة الإعمار والتنمية، من شأنها تحقيق الآتي:

  • تحقيق إعادة البناء وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، التي تعزز تنفيذ عمليات إعادة الإعمار.
  • تحقيق تحسن لمؤشرات المالية العامة، من خلال رفع مستوى الضرائب، وترشيد الإنفاق العام.
  • استغلال فرص التمويل المتاحة غير المستغلة، كمصادر تمويل مستدام، وفق أطر مؤسسية.

- على الدولة القيام بمسؤولياتها تجاه تصميم وبناء نموذج ناجح لإعادة الإعمار، يكون لها فيه دور حاضر في التخطيط والتمويل والتنفيذ، بما يتناسب مع إمكانياتها ومراحل إعادة الإعمار فيها مع حفظ سيادة الدولة.

المصادر والمراجع:

1. أيمن عمر، (2025)، الصراع على قطرة ماء اليمن بين جفاف الطبيعة واستنزاف السياسة، صدى، نشرة إلكترونية تندرج في مؤسسة كارنيغي للسلام.
2. الإتحاد الافريقي، (2006). تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، الدورة الحادية عشر، بانجول، جامبيا.
3. البنك المركزي اليمني- عدن(يونيو2022)، تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية النصف الأول 2022، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء، اليمن.
4. البنك الدولي، (ربيع 2025)، المرصد الاقتصادي لليمن: الهشاشة المستمرة في ظل تصاعد المخاطر، قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن.
5. البنك الدولي، (2024م)، التقييم الديناميكي للاحتياجات في اليمن الصادر عن البنك الدولي: المرحلة الثالثة (تحديث 2020)، واشنطن.
6. البنك الدولي، (26 يونيو 2024)، تقرير جديد للبنك الدولي يؤكد أن الاقتصاد اليمني يواجه أزمات متفاقمة، واشنطن.
7. بو حمود، علي، (2023)، الإصلاح المالي وإعادة الإعمار في فترات الأزمات دراسة تطبيقية مقارنة، دار رسلان للنشر، دمشق.
8. تقرير إعادة الإعمار في سوريا، (2016)، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، لبنان.
9. حميد، خالد، أرسبرنج، خالد سبنسر(مايو2018م)، بعيدًا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد، إطار مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن، اليمن.
10. حميد، خالد، (مايو2018)، إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن: إطار عمل مؤسّسي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن.
11. زاقود، عبد السلام جمعة، (2013)، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الزهران، الأردن.
12. سعد، زياد والحسن، زياد (2024)، من الضعف إلى التمكين: مستقبل الحماية الاجتماعية في اليمن: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن.
13. سوريا، سيروبتمويل، رشا، (2017)، إعادة الإعمار بعد الحرب في سورية جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي سوريا.
14. صوالحة، لؤي، (أكتوبر2025)، الإعمار في ميزان السياسة الإقليمية من يدفع الثمن، ومن يجني المكاسب.

15. طليس ابتسام، فريدة حموم، (2020)، إعادة الإعمار دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجل3، العدد3.
16. عدلي، مروى، العربي، محمد، عوض، إبراهيم، (27 فبراير 2021).
17. كوشنبرغر، ألكسندر، (مارس 2025). تعافي قطاع التعليم في اليمن من الاستهداف، منتدى سلام اليمن.
18. مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي (2024)، الاقتصاد اليمني 2024 عقوبات متزايدة وتدهور مستمر، صادر عن وحدة الدراسات والدراسات الاقتصادية، اليمن.
19. مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، (ديسمبر 2023)، التحديات أمام تنمية مصادر الإيرادات العامة في اليمن، اليمن.
20. مؤسسة الرابطة الاقتصادية، (يونيو 2021م)، اليمن وزيادة الفقر في ظروف الحرب وأهمية السلام وإعادة الإعمار، منشور ملخص حلقة نقاش رابطة الاقتصاديين، عدن،22 يونيو 2021م، اليمن.
21. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2020)، تقرير التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وبناء السلام المستدام في اليمن، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، 2020، اليمن.
22. محمد، رضوى، (2025).
23. الإستراتيجيات الناجحة في إدارة أموال إعادة عمار الدول بعد الحروب، مقال القاهرة الإخبارية، 16 أكتوبر 2025، مصر.
24. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2021م)، استبيان الإطار الاستراتيجي للمسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات العامة، وبرنامج بناء القدرات الذي قدمته المنظمة في عام 2021م.
25. كنعان، طاهر، وآخرون، (2014)، إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
26. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، (2024). وثيقة خطة الاستجابة الإنسانية اليمن2024م.
27. Armin Von Bogdandy et al., "State Building, Nation Building and Constitutional Politics in Post Conflict Situations: Conceptual Clarification and an Appraisal of Different Approaches", Max Planck Yearbook of nations law, vol. 9, 2005.
28. James Dobbins et al., After the war: nation building from FRT to George W. Bush, (Santa Monica: RAND, 2008.
29. National reconciliation in the Arab Springstates: lessons from Bugaria, Iraq, MoroccoandSouthAfrica",BrookingsDohaCenter,19June2013.

المصادر من الإنترنت:

1. https://www.undrr.org/ar/terminology/aadt-alamar
2. https://carnegie-mec.org/202124/02//ar-pub-83929
3. https://sanaacenter.org/ypf/ar/recovering-from-attacks-on-education-in-yemen/#
4. https://mugtama.com/index.php/articles
5. https://carnegieendowment.org/ar/sada/202504//struggling-over-every-drop-
6. https://www.eaf-ye.com
7. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/06/26/yemen-s-economy-faces-mounting-crises-report
8. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/21499
9. https://cby-ye.com/researchandstatistics
10. https://yemenief.org/Version-Details.aspx?is=1103
11. https://awraq.org/articles.php?id=2440
12. https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC?locations=YE
13. https://www.yemenfuture.net/researches/36263
14. https://now.asharq.com/videos/news/shows/asharq-

Scientific Journal

of University of Saba Region

A Biannual Refereed Scientific Journal Issued by University of Saba Region

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

Volume 9, Issue 1, June, 2026